



جامعة محمد البشير الإبراهيمي برج بوعريريج
كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير
قسم العلوم الاقتصادية
الميدان: علوم اقتصادية، تجارية، وعلوم التسيير
الشعبة: العلوم الاقتصادية
التخصص: اقتصاد نقدي وبنكي
بعنوان:

السياسة المالية وأثرها على التضخم

دراسة حالة الجزائر خلال الفترة 2000-2022م

مذكرة مقدمة لاستكمال متطلبات شهادة ماستر أكاديمي

إشراف الأستاذ
السعيد براهيمي

إعداد الطالب
بشرية عبد الرزاق

أعضاء لجنة المناقشة

رئيسا	الرتبة	الاسم واللقب: بومدين قايدي
مشرفا	الرتبة	الاسم واللقب: السعيد براهيمي
مناقشا	الرتبة	الاسم واللقب: فاطمة حاجي

السنة الجامعية: 2024/2023

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وعرافان

قال تعالى: {لَئِنْ شَكَرْتُمْ لَأَزِيدَنَّكُمْ}

نحمد الله ونشكره على توفيقه لنا في انجاز هذا العمل المتواضع نتقدم بالشكر الجزيل الى الاستاذ الفضيل المشرف براهيم السعيد لذي قدم لنا مجموعة من الاقتراحات والنصائح وكثير من التسهيلات جزاه الله لنا كل خير كما نتقدم ونشكر الأستاذ الفاضل وأعضاء لجنة المناقشة على حضورهم لمناقشة المذكرة.

وكل من ساهم في حضور هذا التخرج والمناقشة لكم جميعا كل الشكر والتقدير

الإهداء

"من قال انا له" نالها

لم تكن الرحلة قصيرة ولا ينبغي لها ان تكون لم يكن الحلم قريبا ولا الطريقة

كان محفوفًا بالتسهيلات لكنني فعلتها ونلتها

الحمد لله حبا وشكرا وامتنانا الذي بفضلها انا اليوم انظر الى حلم طال

انتظاره فقط أصبح واقعا وافتخر

الى ملاك الطاهر وقوتي بعد الله داعمة الاولى والابدية "امي" اهديك هذا

الانجاز الذي لولا تضحياتك لما كان له وجود ممتنة لان الله قد اصطفاك لي

من البشر أما يا خير سند وعوض

عبد الرزاق

مستخلص:

هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى تأثير أدوات السياسة المالية على معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، ومن أجل ذلك تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، ومن أجل تحقيق ذلك استخدمنا بيانات كل من أدوات السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة: 2000-2022، مع استخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، باستخدام برنامج Eviews، والتي يتم تطبيقها في العينات الصغيرة كما هو الحال في هذه الدراسة.

وقد توصلت النتائج إلى أنه توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإنفاق الحكومي والتضخم؛ وتوجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة والتضخم؛ ولا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدين الداخلي والتضخم.

الكلمات المفتاحية: السياسة المالية، الإنفاق الحكومي، الإيرادات العامة، الدين الداخلي، معدل التضخم، الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، Eviews.

Abstract:

The aim of this study was to assess the impact of fiscal policy tools on inflation rates in Algeria during the period 2000-2022. To achieve this, a descriptive analytical approach was adopted, utilizing data on fiscal policy tools and inflation in Algeria from 2000 to 2022. The Auto-Regressive Distributed Lag (ARDL) method with time series data was employed using Eviews software, suitable for small sample sizes as in this study.

The results indicated a statistically significant relationship between government spending and inflation, as well as between public revenues and inflation. However, there was no statistically significant relationship found between domestic debt and inflation.

Keywords: Fiscal policy, government spending, public revenues, domestic debt, inflation rate, Auto-Regressive Distributed Lag (ARDL), Eviews.

المحتويات

الصفحة	البيان
-	الإهداء
-	شكر و عرفان
-	ملخص الدراسة
-	المحتويات
-	قائمة الجداول
-	قائمة الأشكال
أ	مقدمة
2	الفصل الأول: الإطار النظري للسياسة المالية
2	المبحث الأول: ماهية السياسة المالية
2	المطلب الأول: مفهوم السياسة المالية وتطورها
2	الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية
3	الفرع الثاني: تطور السياسة المالية
6	المطلب الثاني: أهداف وأنواع السياسة المالية
6	الفرع الأول: أهداف السياسة المالية
7	الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية
8	المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية
8	المطلب الأول: الإيرادات العامة
8	الفرع الأول: الإيرادات العادية
12	الفرع الثاني: الإيرادات غير العادية
14	المطلب الثاني: النفقات العامة
14	الفرع الأول: تعريف النفقات العامة
15	الفرع الثاني: تقسيمات النفقات العامة
16	المطلب الثالث: الموازنة العامة

16	الفرع الأول: تعريف وأنواع الموازنة العامة
17	الفرع الثاني: أنواع الموازنة العامة
17	الفرع الثالث: هيكل ومراحل دورة الموازنة العامة
18	الفرع الثالث: مراحل دورة الموازنة العامة
20	خلاصة الفصل الأول
22	الفصل الثاني: الإطار النظري لظاهرة التضخم
22	المبحث الأول: ماهية التضخم، أسبابه وآثاره
22	المطلب الأول: ماهية التضخم
22	الفرع الأول: مفهوم التضخم
26	الفرع الثاني: أنواع التضخم
29	المطلب الثاني: أسباب التضخم وآثاره
29	الفرع الأول: أسباب التضخم
32	الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم
39	المبحث الثاني: استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم
39	المطلب الأول: الرقابة الضريبية
40	المطلب الثاني: الرقابة على الانفاق الحكومي
41	المطلب الثالث: الرقابة على الدين الداخلي
42	خلاصة الفصل الثاني
44	الفصل الثالث: الدراسة القياسية لتأثير أدوات السياسة المالية في التضخم
44	المبحث الأول: واقع السياسة المالية والتضخم في الجزائر
44	المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر
44	الفرع الأول: النفقات العامة
45	الفرع الثاني: الإيرادات العامة
47	الفرع الثالث: صندوق ضبط الإيرادات
49	الفرع الرابع: القروض للدولة

49	المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر
52	المبحث الثاني: قياس أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر
52	المطلب الأول: متغيرات الدراسة والنموذج القياسي المستخدم
52	الفرع الأول: متغيرات الدراسة
53	الفرع الثاني: النموذج القياسي المستخدم
56	المطلب الثاني: اختبار استقلالية السلاسل الزمنية
57	المطلب الثالث: تقدير نموذج ARDL
57	الفرع الأول: اختبار الحدود
60	الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية
63	الفرع الثالث: تقدير النموذج
65	خلاصة الفصل الثالث
68	الخاتمة
70	المراجع

قائمة الجداول

الصفحة	البيان	الرقم
44	تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022م)	01
46	تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة (2000-2022م)	02
47	تطور صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة (2000-2022م)	03
49	تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022م)	04
53	التعريف بمتغيرات الدراسة	05
56	نتائج اختبار فليبس بيرون	06
58	تحديد فترة الابطاء المثلى	07
59	نتائج اختبار الحدود	08
60	نتائج تحديد نموذج ARDL	09
61	نتائج اختبارات الارتباط الذاتي	10
61	نتائج اختبارات عدم تجانس التباين	11
63	تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل	12
64	تقدير العلاقة طويلة الأجل	13

قائمة الأشكال

الصفحة	البيان	الرقم
58	تحديد فترة الإبطاء المثلى	01
62	اختبار التوزيع الطبيعي	02
62	اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج	03

مقدمة

تمهيد:

يعتبر التضخم من أكثر الظواهر الاقتصادية ارتباطا [الاقتصاديات المعاصرة، كما يعتبر من أكثر المصطلحات الاقتصادية النقدية شيوعا، وهو حالة من الحالات الاقتصادية غير المرغوب فيها، فهو من المشكلات الاقتصادية الكبرى التي لم تجد سبيلا لحلها حتى اليوم، الأمر الذي يعيق في آن واحد كفاءة الاقتصاد، عدالة توزيع الدخل، ضمان استخدام الموارد وأخيرا وأخطرها السلام الاجتماعي الذي يعصف بأمن واستقرار الدول. والحقيقة والتي ينبغي أن تدرك أن المظالم الكبرى التي تشكو منها المجتمعات، إنما تأتي إلى حد كبير من تشوهات توزيع الدخل الناشئة عن التغيرات في قيمة النقود. فالتضخم على اختلاف تعاريفه هو: الارتفاع المستمر في المستوى العام للأسعار والانخفاض الملازم له في القدرة الشرائية للأفراد. ولحد من تطور ظاهرة التضخم وتوسع آثارها تعتمد الدول العديد من السياسات الاقتصادية، والتي من بينها السياسة المالية، مستخدمة في ذلك أدواتها المتمثلة في الرقابة على: الضرائب، النفقات العامة، والدين العام.

والجزائر كغيرها من دول العالم المتقدم والنامي، تعاني من مشكلة التضخم، وعليه فهي كذلك تعتمد أدوات السياسة المالية لضبط هذه الظاهرة بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي الكلي.

أولاً: الإشكالية

تأسيسا على ما سبق يمكن طرح الإشكالية التالية:

ما مدى تأثير أدوات السياسة المالية في الحد من ظاهرة التضخم في الجزائر؟

للإجابة على الإشكالية نستعين بالأسئلة الفرعية التالية:

- ما واقع السياسة المالية والتضخم في الجزائر؟
- هل لأدوات السياسة المالية في الجزائر تأثير على معدلات التضخم؟

ثانياً: فرضيات الدراسة

للإجابة على الأسئلة السالفة الذكر نطرح الفرضيات التالية:

- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الاتفاق الحكومي ومعدلات التضخم؛
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الإيرادات العامة ومعدلات التضخم؛
- توجد علاقة ذات دلالة احصائية بين الدين الداخلي ومعدلات التضخم.

ثالثا: أهمية الموضوع

تكمن أهمية موضوع الدراسة في أن ظاهرة التضخم بحكم أنها مشكلة مستعصية، لم تعد محل اهتمام المفكرين الاقتصاديين والباحثين فقط، بل أصبحت حديث المجتمع بمختلف مكوناته، ولأهمية الظاهرة فكذا فإن آلية التحكم فيها والتي تمثلت في موضوع دراستنا في السياسة المالية، ذات أهمية أكبر هي الأخرى وجديرة بالتعرف عليها.

رابعا: أهداف الدراسة

تهدف الدراسة إلى التعريف بظاهرة التضخم، وتفصيلا أنواعها، وأسباب ظهورها، وأثارها الاقتصادية والاجتماعية. كما تهدف إلى تبيان دور السياسة المالية في التحكم في الظاهرة من خلال أدواتها، ومدى نجاعتها في الجزائر.

خامسا: أسباب اختيار الموضوع

في حدود نقاشاتي العلمية في المجال الاقتصادي، الحديث كل الحديث عن السياسة النقدية ودورها في معالجة التضخم، فعزمت أن أضيف في مجال القراءة والتبصر بحثا يبرز مدى نجاعة السياسة المالية في التحكم في ظاهرة التضخم التي أصبحت موضوع حديث العام والخاص.

سادسا: حدود الدراسة

- **الحدود المكانية:** الموضوع اقتصر على تطور كل من: أدوات السياسة المالية ومعدلات التضخم في الجزائر.
- **الحدود الزمانية:** حتى تكون الدراسة وافية ومعبرة وفي حدود توفر البيانات، تم تحديد الفترة التالية: (2000-2022م).

سابعا: منهج الدراسة

تم اعتماد المنهج الاستنباطي باستعمال أداتي الوصف والتحليل، أداة الوصف تمكنا في الجزء النظري من وصف كل الجوانب لظاهرة التضخم وكذا لأدوات السياسة المالية، وأداة التحليل لمعرفة كيفية تحرك متغيرات الدراسة. وفي تقدير تأثير السياسة المالية في معدلات التضخم، تم الاعتماد على برنامج Eviews.

ثامنا: صعوبات البحث

- ندرة الفضاءات المساعدة على البحث؛
- صعوبة الحصول على البيانات التي تخص موضوع البحث؛
- عدم تطابق الإحصاءات الصادرة عن الديوان الوطني للإحصاء، والصادرة عن بنك الجزائر، وكذا وزارة المالية؛
- افتقادي لجهاز الحاسوب وخط شبكة الأنترنت.

تاسعا: الدراسات السابقة

تمكنا من الاطلاع على عدد من الدراسات التي تبحث في موضوع الدراسة منها ما يلي:

- دراسة عبد الجليل شليق، استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم في الدول النامية (دراسة حالة الجزائر 1990-2009م)، مذكرة ماجستير، قسم علوم الاقتصاد، جامعة المسيلة، 2012م. هدفت الدراسة إلى تبيان مدى فعالية السياسة المالية في مكافحة التضخم بالجزائر، وتطورها تزامنا وبرامج الحكومة.
- دراسة جلال محمد صالح، دور السياسة المالية والنقدية في مكافحة التضخم في البلدان النامية (دراسة حالة الجمهورية اليمنية للمدة: 1990-2003م)، رسالة ماجستير في علوم التسيير، تخصص مالية ونقود، جامعة الجزائر، 2005-2006م. تهدف إلى العوامل الداخلية والخارجية والاختلالات الهيكلية التي تسم في تغذية الضغوط التضخمية في الدول النامية.
- دراسة جليط الطاهر، مخلوف عزالدين، الصدمات النفطية وأثاره على فعالية السياسة النقدية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2019م)، مجلة دراسات العدد الاقتصادي المجلد 13، العدد 01، جامعة الصديق بن يحيى، جيجل، 2021م، هدفت الدراسة إلى تبيان مدى تأثير الصدمات النفطية على فاعلية السياسة المالية في استهداف معدلات التضخم في الجزائر، والنتيجة هي أن الصدمات النفطية سوق يكون لها تأثير موجب في معدلات التضخم في المدى القصير، وأثر سلبي في المدى الطويل.

عاشرا: هيكل الدراسة

تم تقسيم الدراسة إلى مقدمة، ثلاثة فصول وخاتمة؛ إذ خصص الفصل الأول للإطار النظري للسياسة المالية، الذي قسم إلى مبحثين: الأول تطرقنا فيه لمفهوم السياسة المالية وتطورها في مطلب، والأهداف والأنواع في مطلب ثان. والمبحث الثاني تعرضنا فيه لأدوات السياسة المالية في ثلاث مطالب

كالاتي: الإيرادات العامة، النفقات الامة، والموازنة العامة. والفصل الثاني تحت عنوان: الإطار النظري لظاهرة للتضخم، الذي قسم إلى ثلاث مباحث: الأول تم فيه التعرض لتعريف التضخم وأنواع التضخم في مطلبين، والثاني احتوى على الأسباب المنشئة للتضخم، والآثار الاقتصادية والاجتماعية الناجمة عن التضخم في مطلبين، والمبحث الثالث مضمونه استخدام أدوات السياسة المالية في ضبط التضخم، والذي عرض من خلال ثلاث مطالب: الرقابة على الضريبة، الرقابة على الانفاق الحكومي، والرقابة على الدين العام. والفصل الثالث بعنوان: دراسة قياسية لتأثير أدوات السياسة المالية في معدلات التضخم قسم لمبحثين: الأول تطرق لتطور كل من السياسة المالية والتضخم في الجزائر، المبحث الثاني تم التطرق إلى نموذج المستخدم في الدراسة كذا نتائج الدراسة.

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

الفصل الأول

الإطار النظري للسياسة المالية

الهدف العام للسياسة الاقتصادية للدولة يتمثل في تحقيق أقصى اشباع ممكن أي تحقيق الرفاهية الاجتماعية، ويتم ذلك عن طريق تحقيق اهداف فرعية مثل محاربة البطالة والاحتفاظ بتوازن ميزان المدفوعات والوصول إلى معدل أمثل للاستثمار وتحقيق الاستقرار النسبي للأسعار وضمان معدل للنمو الاقتصادي وتحقيق عدالة توزيع الدخول والثروات...إلخ.

المبحث الأول: ماهية السياسة المالية

إن قيام الدولة واعتبارها دولة قوية اقتصادياً وسياسياً مرهوناً بمدى توازن ميزانيتها من الجانبين الإيرادات والنفقات. فمن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى مفهوم السياسة المالية والوقوف على أهم المراحل التي مر بها علم المالية العامة بداية من المجتمعات القديمة مروراً بالمالية العامة في الفكر الكلاسيكي والفكر الكينزي وكذا المدرسة النقدية.

المطلب الأول: مفهوم وتطور السياسة المالية

بداية نحدد مفهوم السياسة المالية ومن ثمة نتطرق لتطورها بداية من العصور القديمة.

الفرع الأول: مفهوم السياسة المالية

- السياسة المالية هي: مجموعة الأهداف والبرامج التي تسعى الدولة لتحقيقها من خلال ما يعرف بالأدوات المالية والتمثلة في النفقات العامة والإيرادات العامة للدولة⁽¹⁾.
- وأيضاً يمكن تعريفها بأنها: هي كل ما يتعلق بالتغيرات في حجم النفقات الحكومية والضرائب قصد تحقيق زيادة رفاية المجتمع.²
- حيث يمكن اعتبار السياسة المالية على أنها: إجراءات يمكن من خلالها إدارة المال العام وتفعيل الآثار الايجابية لإنفاقه حيث يمكن اعتبار كافة الوسائل المالية التي تتدخل الحكومة بها للتأثير على حجم الطلب الإجمالي والتأثير على مستوى الاستخدام الوطني وحجم الدخل القومي.³

¹ حسام علي داود مبادئ الاقتصاد الكلي، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان ص339.

² Josep G. Nellis, David Parker, principles of Macroeconomics, Prentice Hall, England, 2004, p132.

³ علي كنعان، المالية العامة والاصلاح المالي في سورية، الطبعة الأولى، دار الرضا للنشر والتوزيع، عمان، 2003، ص 192

• وعرفها آخرون على أنها: تتمثل في السياسات والإجراءات المدروسة والمعتمدة المتصلة بمستوى نمط الإنفاق الذي تقوم به الدولة من ناحية وبمستوى وهيكل الإيرادات التي تحصل عليها من ناحية أخرى⁽¹⁾.

مما سبق يمكن القول إن السياسة المالية هي البرنامج الذي تخططه الدولة عن قصد مستخدمة فيه مصادر إيراديه وبرامج إنفاقه لإحداث آثار مرغوبة وتجنب الآثار غير المرغوب فيها على كافة متغيرات النشاط الاقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقاً لأهداف المجتمع.

الفرع الثاني: تطور السياسة المالية

لقد مر الفكر المالي في تطوره بحثاً عن المقصود بالسياسة المالية بعدة مراحل².

أولاً: السياسة المالية في العصور القديمة

دور السياسة المالية في المجتمعات القديمة كان باهتا للغاية، إذ لا توجد دلالات واضحة حول وجود سياسة مالية قائمة ومنظمة ومنفصلة عن مالية الحكام في تلك العصور، حيث كانت مالية الدولة مرتبطة بمالية الحاكم وله فيها حق التصرف المطلق وانعدام الرقابة عليه.

ثانياً: السياسة المالية في العصور الوسطى

في هذه الفترة كان النظام السائد والمسيطر على أمور الدولة هو النظام الاقطاعي، الذي عمل بدوره على تقلص فكرة السلطة العامة، وبالتالي ابتعدت الدولة عن المهام التي كان موكل إليها القيام بها، وهي إشباع الحاجات العامة للمجتمع وغيرها من الوظائف التي كانت الحكومات تقوم بها، ومن ثم تفرض سيطرتها على الدولة. أما الإيرادات التي كانت تعتمد عليها الدولة في هذا العصر، فتتمثل في دخل الدومين الخاص المتمثل أساساً في دخل الأرض الزراعية للسيد الاقطاعي أو الكنيسة³.

ثالثاً: السياسة المالية فجر الفكر الحديث (مدرسة التجاربيين ومدرسة الطبعيين)

¹ Philip. A. Kein, the Management of Market, oriented economics A comparative Perspective

Wadswor the Publishing Company; Belmont, California, 1973, p 176.

² حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، دار الجامعية . الإسكندرية، 2002م، ص ص 15-35.

³ حمدي عبد العظيم السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986م، ص 170.

السياسة المالية للتجاربيين على عكس العصور الوسطى تماما التي كان السيد الاقطاعي فيها هو كل شيء في إقطاعيته ، إذ اختفت سلطة الملك أو الحكومة على الدولة ، في هذا العصر توسع النشاط التجاري و ازدادت الاسواق ليس على مستوى الاقطاعية أو الدولة فقط بل زادت أكثر من ذلك على مستوى العالم الخارجي ، وكان من مظاهر تدخل الدولة : فرض الرسوم الجمركية الكبيرة على الواردات و ذلك بهدف حماية المنتج المحلي، وتخفيض الرسوم على الموارد الأولية، وتحديد الأجور والاسعار وإنشاء الصناعات والاهتمام بوسائل المواصلات حتى الخارجية¹.

لكن مبالغة التجاربيين في تعظيم دور التجارة الخارجية وتحقيق فائض في الميزان التجاري، أدى الى مساوئ عديدة كظهور الاستعمار بأشكال مختلفة، وإهمال الزراعة، كل ذلك أدى الى مهاجمة مبدأ تدخل الدولة في الشؤون الاقتصادية، وظهور مذهب اقتصادي جديد يقوم على مبدأ الحرية الفردية، ألا وهو " المذهب الحر " أو " المذهب الطبيعي". إذ تقوم فكرة "القانون الطبيعي" على اساس احترام فكرة الملكية بجميع صورها المختلفة، وعلى احترام الحرية الاقتصادية، ومنها حرية التجارة الداخلية والخارجية، لهذا نادى الطبيعيون بعدم تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية إلا لأجل حماية الأمن وإنشاء الطرق وغيرها. واهتم الطبيعيون بالزراعة على أساس أنها المصدر الحقيقي للثروة الذي ينتج فائضا صافيا " الناتج الصافي"، وذلك بعكس القطاعات الأخرى التي وصفوها بأنها قطاعات عقيمة. لذا فقد نادى الطبيعيون بفرض الضرائب على الناتج الصافي الذي يخرج من الزراعة فقط وذلك على ملاك الأراضي، وأن تكون الضرائب غير كبيرة حتى لا تؤثر على زراع الأرض، وعدم فرض أي ضرائب على النشاطات الأخرى، مهما كان نوع هذه الضرائب².

رابعاً: السياسة المالية في الفكر الحديث

تعتبر المدرسة الكلاسيكية في مناقشاتها امتداد لأفكار مدرسة الطبيعيين، ومن مبادئ هذه المدرسة أن الفرد هو الوحدة الرئيسية للنشاط الاقتصادي، ويخضع الفرد عند قيامه بهذا النشاط الى مصلحته الخاصة، هذه المصلحة التي يسعى اليها تكون مجموع المصالح المشتركة بين الأفراد، فالدافع الفردي هو أساس السياسة المالية. وأطلقوا في هذا الشأن عبارتهم الشهيرة: " هناك يد خفية توجه المصالح الخاصة

¹ عبد الرحمان يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997م، ص ص 159-160.

² جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة: صقر أحمد صقر، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997م، ص 81.

في تضاربها وتفاعلها وتوجهها الوجهة التي تحقق المصلحة العامة"، ان مبدأ الحرية الاقتصادية الذي تقوم عليه هذه المدرسة يقصد به عدم تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي¹.

ومن هنا أصبحت مالية الدولة مالية تقتصر على: الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية النفقات التي يسمح بها دور الدولة، توزيع الدخل بين أنواع مختلفة من النفقات بحيث تتحقق أكبر منفعة ممكنة بأقل نفقة، تفصيل الضرائب على الاستهلاك، أي الضرائب غير المباشرة، على الضرائب على الادخار، أي الضرائب المباشرة وذلك لان الادخار هو مصدر تكوين رؤوس الأموال. وقد أثبتت الازمات الاقتصادية فشل هذه السياسة وعدم قدرتها على معالجة التقلبات الاقتصادية.

خامسا: السياسة المالية المتدخلة

كانت هناك عوامل عديدة أدت الى تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي والى تطور السياسة المالية من سياسة مالية محايدة الى سياسة مالية متدخلة ومن أهم هذه العوامل: الأزمات الاقتصادية؛ ولا سيما الكساد الكبير الذي حدث في الثلاثينيات 1929-1933، والتطور: السياسي، الاقتصادي، الاجتماعي والتكنولوجي.

في هذه المرحلة أوضح " كينز " وجود الكثير من التناقض بين المصلحة الفردية ومصلحة المجتمع، فالفرد يسعى الى تحقيق المنفعة الخاصة ليس دائما ذو سلوك رشيد فقد يخطئ أكثر مما يصيب، فتدخل الدولة في بعض النشاطات يكون أكثر رشدا. إذ تسعى لتحقيق المنفعة العامة أكثر من المنفعة الخاصة. كما أثبت عجز السياسة المالية والنقدية الكلاسيكية عن تحقيق التوازن الاقتصادي والحيلة دون حدوث الدورات الاقتصادية، وأوضح كينز أن هذه الازمات ليست ناتجة عن عوامل خارجة عن النظام الاقتصادي إنما هي وثيقة الصلة به، وطالب بضرورة تدخل الدولة لتقضي على البطالة وترتفع بالطلب الفعال عند مستوى التوظيف الكامل. ونتيجة لهذه العوامل وهذا التطور الذي حدث في الفكر، أدى الى توسع نشاط الدولة وأصبح تدخلها أمر مقبولا، كالقيام بالخدمات الاقتصادية أو الاجتماعية بالإضافة الى وظائفها الأساسية، ومن أهم ملامح هذه المرحلة: انتقاد الحياد المالي للدولة وأصبح مطلوبا وضروريا تدخلها في

¹ عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، د ن، ص 323.

النشاط الاقتصادي عن عمد وذلك لضمان الاستقرار وضمان استمرار التنمية، ورفض فكرة التوازن الحسابي لميزانية الدولة واستخدام اساليب التمويل بالعجز أو الفائض وفقاً لمتطلبات النشاط الاقتصادي.¹

نشأت الحاجة إلى وجود علم المالية العامة كعلم قائم بذاته ليكون مجالاً للدراسة والتحليل مع تبلور مفهوم الدولة وتزايد دورها في النشاط الاقتصادي حيث أصبحت الدولة في كثير من البلدان مشروعاً مؤثراً في أداء الاقتصاد القومي وتطوره، وأن هذا المشروع غالباً ما ينطوي على تدفقات مالية كبيرة من شأنها أن تترك تأثيراتها على سائر المتغيرات الاقتصادية في الاقتصاد القومي، إذ تعد الدولة مؤسسة تشكل نظاماً كبيراً داخل النظام الاقتصادي .

وقد تطور هذا العلم من علم يبحث في نفقات الدولة وإيراداتها في ظل نظريات اقتصادية تحد من دور الدولة في النشاط الاقتصادي إلى إعطائها دور أكبر في هذا النشاط وفي ظل هذا التطور ارتبط دور المالية العامة بدور الدولة وما تتبناه من مبادئ سياسية واقتصادية واجتماعية.²

المطلب الثاني: أهداف وأنواع السياسة المالية

تسعى الدول لتحقيق أهدافها وبرامجها من خلال سن عدة سياسات من بينها السياسة المالية. وفيما يلي نبين أهداف السياسة المالية.

الفرع الأول: أهداف السياسة المالية

للسياسة المالية كغيرها من السياسات عدة أهداف لتحقيقها نذكر منها:³

¹ عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات المالية العامة، ط1، الشركة العربية المتحدة للنشر والتوزيع، مصر، 2010، ص19.

² عدنان حسين يونس علي اسماعيل عبد المجيد الهيمنة المالية للدول الربعية، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016، ص 10.

³ عبد المطلب عبد الحميد، السياسات المالية على مستوى الاقتصاد القومي، ط1، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2003، ص

أولاً: التوازن المالي

ويقصد بالتوازن المالي استخدام موارد الدولة على أحسن وجه، كأن تستخدم القروض إلا لأغراض الإنتاجية وأن يتسم النظام الضريبي بالصفات التي تجعله يلائم حاجات الخزنة العامة من حيث المرونة والغزارة، ويلتزم في الوقت ذاته الممول من حيث عدالة التوزيع ومواعيد الجباية.

ثانياً: التوازن الاقتصادي

ومعنى التوازن الاقتصادي هو الوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل ولذلك على الحكومة الموازنة بين نشاط القطاع الخاص والقطاع العام معاً للحصول إلى أقصى إنتاج ممكن، ويتحقق التوازن بين القطاعين الخاص والعام عندما يصل إلى مجموع المنافع الناتجة عن المنشآت الخاصة والعامة معاً إلى حد مستطاع، أي استغلال إمكانيات المجتمع على أحسن وجه للوصول إلى حجم الإنتاج الأمثل .

ثالثاً: التوازن الاجتماعي

ويقصد بذلك وصول المجتمع إلى أعلى مستوى ممكن من الرفاهية لأفراده حدود إمكانياته، ولا ينبغي أن تقف السياسة المالية عند زيادة الإنتاج، بل يجب أن يقترن هذا الهدف بإيجاد طرق عادلة لتوزيع ذلك الإنتاج على الأفراد .

رابعاً: التوازن العام

وهو التوازن بين مجموع الإنفاق العمومي نفقات الأفراد للاستهلاك، والاستثمار بالإضافة إلى نفقات الحكومة وبين مجموع الناتج الوطني، ولتحقيق هذا الهدف تستخدم الحكومة العديد من الطرق من بينها: الضرائب والقروض، والإعانات والمشاركة مع الأفراد في تكوين المشروعات وغيرها.

الفرع الثاني: أنواع السياسة المالية

هناك نوعان من السياسة المالية:

- السياسة المالية التوسعية: هي سياسة مالية تقوم الدول والحكومات في حالات الركود الاقتصادي والانكماش، فتقوم بتخفيض الضرائب وزيادة الإنفاق الحكومي بهدف التأثير على الطلب الكلي وبالتالي زيادة الاستهلاك والإنتاج والذي يؤدي إلى زيادة التوظيف والقضاء على البطالة.

- السياسة المالية الانكماشية: هي سياسة مالية تقوم بها الدول والحكومات في حالات زيادة الطلب الكلي والتضخم وتقوم بزيادة الضرائب وتقليص الانفاق الحكومي وبالتالي تقليص الطلب الكلي ويؤدي إلى تحقيق مستوى العام للأسعار إلى حد منها.

المبحث الثاني: أدوات السياسة المالية

توجد هناك ثلاث أدوات أساسية لرسم وتنفيذ السياسة المالية لأي دولة وهي: الإيرادات العامة النفقات العامة، والموازنة العامة.

المطلب الأول: الإيرادات العامة

الإيرادات العامة هي عبارة عن جميع الأموال النقدية والعينية والمنقولة والعقارية التي ترد إلى الخزينة العامة، ويمكن تقسيمها إلى إيرادات عادية وإيرادات غير عادية.

الفرع الأول: الإيرادات العادية

هي مجموعة الإيرادات التي تتصف بالدورية والانتظام كالضرائب والرسوم وإيرادات ممتلكات الدولة¹.

أولاً: إيرادات أملاك الدولة

هي أموال منقولة كالسلع التي تبيعها والخدمات التي تقدمها وأموال غير منقولة كالعقارات والمناجم والغابات وأبار النفط، فهذه الإيرادات تسعد الدولة على القيام بالأعباء الملقاة على عاتقها.

1. أملاك الدولة العامة الدومين العام

ويقصد بها الأموال العقارية والمنقولة التي تملكها الدولة (أملاك غير قابلة للتصرف فيها من قبل الأفراد) مثل: الأنهار، الطرق، الشواطئ والمتاحف، والمباني الحكومية. وقد ينتفع بها الأفراد مجاناً أو مقابل دفع رسوم ومبالغ رمزية هي لقاء انتفاعهم بها.

¹ عبد الله خبايا، أساسيات في اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009، ص ص 201-

2. أملاك الدولة الخاصة الدومين الخاص

وهي الأموال التي تملكها الدولة ملكية خاصة، وتخضعها لأحكام القانون الخاص¹، ويتحصل الأفراد على خدمات ومنافع هذه الأملاك بمقابل يدفعونه للدولة، كالأراضي التي تقوم الدولة ببيعها أو تأجيرها، والغابات، وآبار البترول ومختلف المشاريع الاستثمارية الصناعية والتجارية والزراعية والمالية التي تقوم بها الدولة. وتجدر الإشارة إلى أن الدومين الخاص يمثل مصدرا مهما من مصادر إيرادات الدولة لأنها تمتلكه كما تمتلك الأفراد أملاكهم الخاصة، وتقوم الدولة باستغلال أملاكها الخاصة إما مباشرة أو عن طريق الأفراد والقطاع الخاص.

ثانيا: الإيرادات الضريبية

في هذا الإطار نستوضح الإيرادات الضريبية فيما يلي:

1. تعريف الضريبة

لقد تعددت واختلفت التعريفات التي أوردها الكتاب في شأن الضريبة إلا أنها تشترك وتتفق على الخصائص العامة للضريبة، إذ يمكن تعريف الضريبة بأنها²:

- فريضة نقدية يدفعها الفرد جبرا إلى الدولة أو إحدى الهيئات العامة المحلية بصفة نهائية مساهمة منه في تحمل التكاليف والأعباء العامة دون أن يعود عليه نفع خاص مقابل دفع الضريبة.
- هي فريضة الزامية وليست اختيارية تحصل من طرف الأشخاص كل بقدر مقدرته على الدفع وليست بقدر استفادته من الخدمات العامة التي تقدمها الحكومة لأفراد شعبها.

من خلال التعاريف السابقة للضريبة يمكن تحديد الخصائص الرئيسية للضرائب كما يلي³:

- الضريبة مبلغ نقدي: تماشيا مع مقتضيات النظام الاقتصادي المعاصر أين أصبحت النقود تحتل أهمية كبيرة في مختلف التعاملات، كان لابد من أن تأخذ الضريبة الشكل النقدي في دفعها بدلا من الشكل العيني الذي كانت تدفع الضرائب به سابقا.

¹ بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي -دراسة حالة الجزائر 1994-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية، الجزائر، 2006-2007، ص 78.

² عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1996، ص 151.

³ المرجع نفسه، ص ص 151-152.

- فرضية إلزامية: إن عملية فرض الضرائب هي من اختصاص السلطة العامة وهذا ما يعطيها صيغة الجبر وذلك لأنها تعبر عن سيادة الدولة، فتحدد سعر الضريبة ووعائها والمكلف بها، وتحصيلها يتم بإرادة الدولة المنفردة، كما تعني صيغة الجبر أنه إذا امتنع أحد المكلفين بأدائها فإن للدولة الحق في اللجوء الى وسائل التنفيذ الجبري .
- الضريبة تدفع دون مقابل: وهذا يعني أن المكلف بدفعه للضريبة لا يؤديها لغرض الحصول على نفع خاص وإن كان هذا لا ينبغي حصول المكلف على منافع في إطار النفع العام من المرافق العامة التي تنشئها الدولة كون هذا الفرد من أفراد المجتمع .
- الضريبة تدفع بصفة نهائية: ويقصد بصفة نهائية أن الدولة لا تلتزم برد قيمة الضريبة إلى المكلف بعد حين وهذا ما يجعلها تختلف عن القرض العام .

2. أهداف الضريبة

يشير العديد من الكتاب الى وجود غايات متعددة للضريبة نذكر منها:¹

- الهدف المالي: يراد بالضريبة تغطية مقدار لتغطية النفقات العامة للدولة وهو هدف مالي وهو الهدف الوحيد للضريبة وفقا للفكر المالي التقليدي.
- الهدف الاقتصادي: وهو الوصول إلى حالة استقرار اقتصادي غير مشوب بالتضخم والانكماش وهذا وفقا للفكر الحديث.
- الهدف الاجتماعي: يتمثل في تخفيف حدة التفاوت بين الدخل والثروات، والحد من الظواهر الاجتماعية السيئة والمساهمة في حل مشكلة السكن وغيرها...
- الهدف السياسي: فالضريبة أصبحت مرتبطة بشكل مباشر بمخططات التنمية الاقتصادية والاجتماعية وهذا مؤهلها لاستعمالها للأهداف السياسية كما هو الحال في الحروب التجارية بين الدول المتقدمة، إحداث التوازن الجهوي.

3. معايير التفريق بين الضرائب

يوجد هناك نوعين من الضرائب ضرائب مباشرة وهي: الضرائب التي تفرض على عناصر تتمتع نسبيا بالدوام والاستقرار (رأس المال، العمل). من أمثلتها الضريبة على الدخل، ضريبة الأرباح التجارية

¹ عبد الله خبابة، المرجع السابق، ص ص 135-137.

والصناعية. وضرائب غير مباشرة هي التي يستطيع من يقوم بتوريدها للخزينة العامة نقل عبئها إلى غيره إذ يعتبر بمثابة وسيط. من أمثلتها الضرائب على الانفاق، الضرائب على رقم الأعمال والضرائب الجمركية. إذ توجد عدة معايير يتم على أساسها التفرقة بين هذين النوعين من الضرائب:¹

- معايير الثبات والاستقرار: حيث تعتبر الضريبة مباشرة إذا ما فرضت على مادة تتميز بالثبات والاستقرار كالحصول على دخل دوري متجدد مثلاً، وتعتبر غير مباشرة إذا ما فرضت على وقائع استثنائية تتميز بالانقطاع وعدم الثبات مثل اقتناء بعض السلع أو عدم اقتنائها.
- معيار التحصيل: تعد الضريبة مباشرة إذا ما تم تحصيلها وفقاً لجدول يبين فيها اسم المكلف مقدار الدخل الخاضع للضريبة مثل الضرائب على الدخل أو رأس المال... إلخ، أو إذا ما تم تقديرها وفرضها بناء على اتصال مباشر مع إدارة الضرائب والمكلف، وتعتبر غير مباشرة عندما يتم تحصيلها بناء على جداول معدة سابقاً بمناسبة وقوع أو حدوث وقائع معينة مثل تسليم البائع للمشتري سلعة أو عند إنتاج سلعة.
- معيار نقل العبء الضريبي: تعتبر الضريبة مباشرة إذا لم يمكن التخلص منها أو نقلها لشخص آخر. الضريبة العامة على الأيراد أو الضريبة التي يتحملها المستهلك النهائي عند اقتنائه سلعة ما وتعد غير مباشرة إذا تم نقل عبئها من مكلف إلى آخر مثل الضريبة على الإنتاج أو الاستهلاك بالنسبة للمنتج.

ثالثاً: الرسم

الرسم هو عبارة عن مبلغ من النقود يدفعه الفرد جبراً إلى الدولة مقابل نفع خاص، يحصل عليه من جانب إحدى الهيئات العامة، ويقترن هذا النفع الخاص بالنفع العام الذي يعود على المجتمع كله.² ويتخذ الرسم صور مختلفة هي:

- نشاط يبذله الموظف العام لمصلحة الفرد كالحكم في قضية اختبار الموازين أو التصديق على الشهادات والتوقيعات؛

¹ خبابة عبد الله، المرجع السابق، ص 144.

² عادل فليح العلي، طلال محمود الكفراوي، اقتصاديات المالية العامة - الإيرادات العامة للدولة والموازنة العامة للدولة -، ج 2، دار الكتب، جامعة الموصل، العراق، ص 86.

• امتياز خاص للفرد يحصل بموجبه على مركز قانوني، كالترخيص بالصيد أو التصريح بأشغال الطريق؛

• قد تكون الخدمة مصروف تتكبده الدولة لتسهيل نشاط الفرد كرسوم الأراضية بالجمارك.

من التعريف السابق يمكن استخلاص الخصائص التالية للرسم:

• الصفة النقدية للرسم: كما ذكرنا سابقا فإنه ومع التطورات الحديثة لمالية الدولة فإنه أصبح من غير المقبول أن تتخذ إيرادات الدولة ونفقاتها الصفة غير النقدية، ولذلك أصبح من الضرورة بمكان أن يدفع.

• الصفة الجبرية للرسم: قد يبدو في التعريف وكان دفع الرسم يتخذ صفة الاختيارية، إذ أن الفرد لا يدفعه إلا إذا طلب ذلك الفرد خدمة معينة ويقول أحدهم أن: الرسم يبدأ اختياريًا حيث أن دافعه يطلب الخدمات بمحض اختياره، ولكن متى طلبها تحول الاختيار في الرسم إلى إلزام .

• الرسم مقابل خدمة خاصة: تعد هذه الصفة من الصفات الأساسية لتحديد طبيعة الرسم، يتحقق الرسم عند طلب الفرد للخدمة المعينة من الدولة.

الفرع الثاني: الإيرادات غير العادية

هي الإيرادات التي تحصل عليها الدولة في ظروف استثنائية، دون أن يتوفر فيها طابع الدورية والانتظام. كالقروض العامة، وبيع بعض ممتلكات الدولة، الإصدار النقدي والسعر العام.

أولاً: القرض العام

هو عقد تبرمه الدولة أو إحدى هيئاتها العامة مع الجمهور أو مع دولة أخرى، تتعهد بموجبه على سداد أصل القرض وفوائده عند حلول موعد السداد، وذلك طبقاً لإذن يصدر من السلطة المختصة¹. وتختلف القروض تبعاً لعدة أوجه²:

• القروض الداخلية والقروض الخارجية: القروض الداخلية وهي القروض التي تحصل عليها الدولة من رعاياها . أشخاص حقيقية ومعنوية، ومصارف ومؤسسات مالية أخرى، وبعملتها المحلية. أما القروض

¹ عادل فليح العلي، طلال محمود الكفراوي، اقتصاديات المالية العامة، المرجع السابق، ص230.

² محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007، ص ص 153-154.

الخارجية هي تلك القروض التي تحصل عليها الدولة في الحكومات الاجنبية والهيئات والمؤسسات المالية الدولية مثل البنك الدولي للإنشاء والتعمير وصندوق النقد الدولي.

• القروض الاختيارية والقروض الاجبارية: الأصل في القرض ان يكون اختياريا، فتقوم هذه الحكومة بتحديد شروط القرض وتفصيله ثم تترك للأفراد والهيئات حرية الاكتتاب فيه، ولكي تتمكن الدولة من الحصول على القرض يجب أن تراعي الظروف السائدة في الاسواق المالية، ومع ذلك فقد تلجأ الحكومة في حالات استثنائية الى القروض الإجبارية، كضعف ثقة الأفراد في الحكومة، تمويل الحروب وجود موجات تضخمية.

• القروض المؤبدة والقروض المؤقتة: القروض المؤبدة هي التي لا تحدد الدولة تاريخا معيناً لسداد قيمتها، وتلتزم بدفع فائدة عنها، أما القروض المؤقتة هي التي تحدد الدولة مقدماً أجل الوفاء بها، وتنقسم القروض المؤقتة من حيث أجالها الى قروض قصيرة أو متوسطة أو طويلة الأجل.

ثانياً: الاصدار النقدي

يعد الاصدار النقدي أحد الوسائل التمويلية لإيرادات الدولة، إذ تملك الدولة وحدها حق إصداره، و عادة ما تلجأ إليه الدولة إما لتمويل برنامج استثماري له أهمية خاصة لا تتاح له موارد تمويل أخرى، أو لسد ما قد تعجز الموارد الأخرى مثلاً الضرائب أو القروض أو غيرها عن توفير الأموال اللازمة له، و إما لتمويل النفقات الحربية التي تتزايد كل يوم، أو في حالة عجز الموازنة العامة للدولة. و مع أهمية هذا المورد فقد أثار كثيراً من النقاش و كثرت حوله التحفظات، نظراً لما يحدثه من آثار سيئة على الاقتصاد القومي كحالة تضخم التي ترفع بسببها الأسعار وهو ما يمثل ضريبة غير مرئية و مجافية للعدالة¹.

ثالثاً: الإعانات المالية الخارجية

تعد الإعانات الخارجية أحد مصادر الإيرادات العامة للدولة وتكون إما في شكل نقدي حيث يستخدم غالباً في تغطية العملة المحلية وفي تمويل الخطط التنموية وتحقيق النمو الاقتصادي، وإما في شكل عيني وتتمثل في التقديم المباشر للسلع كالحبوب والحليب المجفف، والأسلحة الدفاعية من طرف الدول الغنية إلى الدول الفقيرة، كما تكون الإعانات مشروطة حيث تكون مرتبطة بشروط سياسية

¹ عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية، دراسة تحليلية تقييمية - ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005، ص ص 227-229.

عسكرية، كدخول الدولة في تحالف يقدم لها الإعانات أو تتبنى سياسته، أو غير مشروطة وتكون لأسباب إنسانية¹.

المطلب الثاني: النفقات العامة

يمكن التعرف على مفهوم النفقات العامة وتقسيماتها فيما يلي:

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة

يلعب الإنفاق العام دوراً حاسماً في التنمية الاقتصادية، فمن خلاله تحافظ الحكومات على الهوية الوطنية، وتوفر البنية الأساسية اللازمة للتنمية.

- فالنفقة العامة هي: مبلغ من المال تستعمله الدولة أو إحدى هيئاتها الرسمية لتحقيق غرض عام.²
- كما تعرف على أنها: مبلغ من النقد يدفعه شخص عام بقصد أداء خدمة ذات نفع عام.³

من خلال التعريفين السابقين يمكن استخلاص أركان النفقة العامة كما يلي:

- النفقة العامة مبلغ نقدي: إن التطور الذي شهده النشاط الاقتصادي جعله ينتقل عبر الزمن من نظام المقايضة إلى النظام النقدي أين أصبحت النقود تلعب الدور الهام في المعاملات الاقتصادية، ولذلك أصبحت الدولة ملزمة بإخراج مبالغ نقدية بدل العينة تصرفها لصالح العام، لصعوبة إجراء الرقابة الإدارية على الإنفاق العيني.
- صدور النفقة عن جهة أو شخص عام: معنى ذلك وجوب أن يكون ذلك المبلغ النقدي قد خرج من ذمة الدولة ممثلة بالشخص أو الهيئة العامة، ويقصد بالشخص العام الهيئات الحكومية سواء كانت محلية أو مركزية مثل الولاية، الوزارة والبلدية...
- تحقيق المصلحة العامة: يهدف الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة أي لقضاء مصلحة عامة وليس لإشباع حاجة خاصة ولذلك تحرص دساتير الدول على وجوب مراقبة الإنفاق العام وترشيده بما يحقق النفع العام .

¹ عادل فليح العلي، طلال محمود الكفراوي، المرجع السابق، ص 230.

² مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، ط 1. دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008، ص 502

³ غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط 1. دار البيارق للنشر، عمان الأردن، 1998، ص 187.

الفرع الثاني: تقسيمات النفقة العامة

مع كل دولة اتبعت نمطا معيناً من التقسيم لنفقاتها، وذلك تلائماً لحاجاتها وظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي والاجتماعي، ويحصر الفكر المالي الحديث هذه التقسيمات على أساس أربعة معايير تتنوع النفقات العامة تبعاً لها وهي كالآتي:¹

أولاً: المعيار الدوري

يعتمد هذا المعيار تقسيم النفقات الى نوعين نفقات عادية ونفقات غير عادية، أما النفقات العادية فتتسم بالدورية مثل: الرواتب والأجور وفوائد الدين العام ونفقات الصيانة.. الخ، وأما النفقات غير العادية فتتسم بعدم الدورية والتكرار تظهر بصورة غير منتظمة وهذا النوع النفقات يكون عادة مخصص لتكوين رأس المال الثابت كالنفقات الاستثمارية الضخمة إضافة إلى نفقات الظروف الطارئة وغير العادية من الكوارث الطبيعية وكذا الحروب وغيرها من الأمور.

ثانياً: المعيار الإداري

تبعاً لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات تبعاً للوحدات والأجهزة الإدارية الحكومية، نجد فيه: النفقات المركزية وتتمثل في نفقات الأمن الداخلي، العدالة الصحية التربية والتعليم والتمثيل الدبلوماسي النفقات التي تقوم السلطات المركزية بإنفاقها لصالح الوطن بأكمله، والنفقات اللامركزية: وهي التي تقوم بإنفاقها السلطات الحكومية اللامركزية كالولاية والبلدية والمجالس المنتخبة وهي تخص النطاق المحلي فقط.

ثالثاً: المعيار الوظيفي

حسب هذا المعيار يتم تصنيف النفقات العامة تبعاً للوظائف والخدمات التي تطلع بها الدولة ولهذا يتم تصنيف هذه النفقات في مجموعات متجانسة تخصص كل مجموعة لوظيفة معينة، وقد اقترح خبراء الأمم المتحدة تقسيم النفقات العامة وظيفياً إلى خمس مجموعات رئيسية هي: نفقات الخدمات العامة، نفقات الخدمات الجماعية، نفقات الخدمات الاجتماعية، نفقات الخدمات الاقتصادية، نفقات الخدمات غير القابلة للتصنيف أو التخصيص.

رابعاً: المعيار الاقتصادي

تبعاً للجنة خبراء الأمم المتحدة فإن تقسيم النفقات حسب هذا المعيار تكون كما يلي²:

¹ غازي عناية المالية العامة والتشريع الضريبي، الرجوع السابق، ص ص 190-195.

² طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد، ص ص 27-28.

1. **النفقات الجارية:** وهي التي تتكرر بصفة دورية متكررة واستمرارها من استمرار تسيير المرفق العام مثل:

- رواتب ومعاشات الموظفين ومشتريات السلع ومصاريف الصيانة؛
- نفقات سداد فوائد الديون على اختلاف أنواعها؛
- الإعانات النقدية .

2. **النفقات الرأسمالية:** وهي التي تهدف إلى تنمية الثروة الوطنية مثل:

- نفقات الاستثمارات؛
- نفقات الإنشاء والتعمير؛
- التحويلات الرأسمالية الداخلية والخارجية؛
- القروض المباشرة سواء للهيئات المحلية أو الأجنبية .

3. **النفقات الحقيقية:** ويقصد بها تلك النفقات التي تنفذها الدولة مقابل الحصول على السلع والخدمات أو رؤوس أموال إنتاجية ومن أمثلتها المرتبات وأثمان التوريدات والمهمات اللازمة لتسيير المرافق، وكذلك النفقات الاستثمارية، ومقابل هذه النفقات تحصل الدولة على عمل أو خدمة أو سلعة.¹

المطلب الثالث: الموازنة العامة

بعد تعريف الموازنة العامة، نعرض على: قواعدها، هيكلها، وفي الأخير مراحلها.

الفرع الأول: تعريف الموازنة العامة

تعرف الموازنة العامة بأنها: تقدير مفصل ومعتمد للنفقات العامة والإيرادات العامة عن فترة مالية مستقبلية غالباً ما تكون سنة.²

من التعريف يتضح أن الموازنة العامة تركز على عنصرين أساسيين هما: التقدير والاعتماد:

- التقدير: يخص الإيرادات العامة التي ينتظر الحصول عليها من طرف السلطة التنفيذية وكذا النفقات العامة التي ينتظر أن تقوم بها الدولة لإشباع الحاجات العامة

¹ طاهر الجناحي، المرجع السابق، ص ص 27-28.

² نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد الطيف المنشالي، اقتصاديات المالية العامة، ط1. دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن،

2006، ص 149.

- الاعتماد (الإجازة): فتعني التصديق من طرف السلطة التشريعية على برنامج الموازنة المقترح من طرف الهيئة التنفيذية وهذا التصديق هو الذي يجعل مشروع الموازنة يتحول إلى قانون يجيز للحكومة إنفاق المصروفات وتحصيل الإيرادات.

الفرع الثاني: قواعد الموازنة العامة

لضبط الموازنة العامة فهي تعتمد جملة من القواعد هي:

- قاعدة وحدة الموازنة: يقصد بها بأن تدرج جميع الإيرادات العامة للدولة ونفقاتها العامة في وثيقة واحدة.
- قاعدة سنوية الموازنة: وتعني أن يتم التحضير والإعداد والتصديق على نفقات الدولة وإيراداتها بصفة دورية والمقدرة بسنة واحدة
- قاعدة عمومية (شمولية) الموازنة: ويقصد بها إدراج جميع الإيرادات العامة والنفقات العامة مهما قل شأنها بالأسهم والمبلغ دون إجراء مقاصة بينهما كما لا يجوز تخصيص إيراد معين لنفقة معينة.¹
- قاعدة عدم التخصيص: ويعني وجوب عدم تخصيص إيراد معين لسد نفقة معينة فمثلا لا يجوز تخصيص حصيلة الضرائب الجمركية على السيارات لإنشاء الطرق أو صيانتها ولعل الحكمة من وضع هذه القاعدة هو تفادي الإسراف في حالة زيادة الإيرادات العامة على ما يجب سده من إنفاق، أو حالة العكس في حالة انخفاض حصيلة الإيرادات العامة.
- توازن الموازنة: تعتبر هذه القاعدة ذات أهمية كبيرة باعتبارها مؤشر على حسن استخدام المال العام وكضمان لاستمرار الثقة في مالية الحكومة والمحافظة على الاستقرار المالي والاقتصادي والسياسي للدولة ويعني توازن الموازنة أن تتساوى جملة الإيرادات العامة والنفقات العامة.

الفرع الثالث: هيكل الموازنة العامة

- يختلف هيكل الموازنة من دولة إلى أخرى ومن مرحلة تاريخية لأخرى ويمكن القول أن تبويب وتنظيم الموازنة العامة يتوقف على معايير عديدة لعل من أهمها:

¹ منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2004، ص 196.

- تقسيم حسب الأساس الإداري: وبالتالي ترتيب بنود الموازنة حسب الوزارات والمصالح والمؤسسات وهذا التقسيم يشهد أهميته من تنفيذ الموازنة وما يرتبط به من مراقبة إدارية داخل الحكومة؛
- التقسيم حسب الوظيفة: وينطبق على النفقات أكثر فتنقسم الوظائف المختلفة التي يخدمها مثل التعليم والصحة والأنشطة الأخرى ويعتبر هذا التقسيم ذا أهمية كبيرة لتحقيق التوازن بين البنود المختلفة في الموازنة من زاوية تحقيق أقصى استفادة ممكنة من الموارد المتاحة.
- تقييم آثار الموازنة العامة على الاقتصاد الوطني: حسب النوع يقسم الإنفاق مثلا إلى مجموعات مثل تحويلات المستهلكين شراء سلع وخدمات لأغراض استهلاكية شراء سلع وخدمات لأغراض استثمارية.

الفرع الرابع: مراحل دورة الموازنة العامة

ويقصد بدورة الموازنة العامة مجموع المراحل التي تمر بها الموازنة من إعداد وتنفيذ ومراقبة وإعادة إعدادها مرة ثانية لفترة مستقبلية وتتمثل هذه المراحل في:

- مرحلة التقدير: هي تحضير الميزانية عن طريق تقدير النفقات وكذا الإيرادات، ولأن هذه المرحلة تعتمد على مبدأ التقدير فإنه قد تحدث زيادة أو نقصان في فقرة من الفقرات لذلك وجب التزام مبدأ الدقة إلى أقصى حد حتى لا تفاجئ الدولة أثناء التنفيذ بغير ما توقعت.¹
- مرحلة الاعتماد: المقصود بالاعتماد هو المصادقة على برنامج السلطة التنفيذية بعد عرضها على السلطة التشريعية لمناقشتها وفحص أوجه الإنفاق وأوجه الإيرادات وبالتالي إعطاء الشرعية للموازنة العامة .
- مرحلة التنفيذ: تتحمل السلطة التنفيذية في الدولة مسؤولية تنفيذ الموازنة من خلال الوزارات والهيئات والمؤسسات العامة، ويقصد بتنفيذ الموازنة العامة تحصيل الإيرادات العامة وصرف النفقات العامة كما حدد في قانون الموازنة.²
- مرحلة الرقابة: بعد إتمام المراحل الثلاثة السابقة تأتي مرحلة أخرى ضرورية، لا بد من المرور بها وهي مرحلة الرقابة، وذلك للتأكد من حسن إدارة الأموال العامة، ومدى تطابق تقديرات الموازنة مع الموازنة الفعلية. وتتعدد أوجه الرقابة، كالاتي:

¹ عبد الله خبابة، أساسيات في اقتصاديات المالية العامة، المرجع السابق، ص264.

² عادل فليح، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، العراق، 2008، ص518.

- الرقابة السابقة: حيث تتمثل في إجراء عمليات المراجعة والتدقيق قبل الصرف، ذلك ويعني عدم جواز الارتباط بأي نوع من أنواع الإنفاق إلا بعد الحصول على إذن من الجهة المختصة بالرقابة على الإنفاق، وقد يتولى هذا النوع من الرقابة نفس الجهة التي تتولى عملية الإنفاق، وقد تتم من قبل جهة خارجة عنها.
- الرقابة اللاحقة: من خلال تسميتها فإنها رقابة تبتدئ عند انتهاء السنة المالية واستخراج الحساب الختامي للموازنة العامة للدولة، وذلك للتأكد من قيام الجهات المختصة بتحصيل الإيرادات وإيداعها فعلاً للخزينة، ومن أن الجهات المختصة بالإنفاق قد أنفقت تلك الاعتمادات في أبوابها المحددة سلفاً
- الرقابة الإدارية: وهي رقابة تمارسها السلطة التنفيذية على نفسها بذلك يقال لها رقابة ذاتية، كما أنها قد تكون سابقة أو لاحقة أو قد تجمع بينهما .
- الرقابة البرلمانية (التشريعية): لا ينتهي دور السلطة التشريعية بمجرد التصديق على الموازنة العامة وإقرارها بل يتعداه إلى الرقابة على تنفيذها، وذلك للتحقق من مدى التزام السلطة التنفيذية بالاعتمادات المخصصة في الموازنة وتعد هذه الرقابة أكثر عمومية من الرقابتين الإدارية والقضائية وذلك لما تتمتع به من رقابة مطلقة.¹
- الرقابة المستقلة: يقوم بهذه الرقابة أجهزة مستقلة عن السلطة التنفيذية، وتعد الرقابة المستقلة أهم أنواع الرقابة ذلك لأنها تتمتع بمصداقية وشفافية عاليتين حيث أنها وفي عملها تبتعد عن جميع أنواع الضغوط التي يمكن أن تمارس على الأشخاص القائمين بالأنواع الأخرى من الرقابة، كما أنها تتمتع بتوفير الحماية للأشخاص القائمين بها.

¹ عادل فليح، مالية الدولة، المرجع السابق، ص 524.

خلاصة الفصل الأول

السياسة المالية قديمة قدم الانسان إلا أن ظهورها اختلف بداية من العصور القديمة إذ كانت في صورة باهتة، ثم رفض لتدخل الدولة في النشاط الاقتصادي عند الطبيعيين والكلاسيك إلى أن حدثت أزمة الكساد العظيم 1929 التي نادى فيها كينز بضرورة تدخل الدولة في النشاط الاقتصادي مما جعل لسياسة المالية تعرف تطورا كبيرا إذ أنها من خلال أدواتها تستخدم إلى جانب السياسات الاقتصادية الأخرى بغرض تحقيق الاستقرار الاقتصادي والتنمية الاقتصادية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للتضخم

الفصل الثاني

الإطار النظري للتضخم

كثيرا ما نسمع في العصر الحاضر لفظ التضخم يتردد على الألسنة، وذلك لكونه ظاهرة مرضية تشكو منها معظم الاقتصاديات الوطنية في عالم اليوم، نظرا للآثار السلبية التي قد تخلفها سواء من الناحية الاقتصادية أو من الناحية الاجتماعية، وقد تضاربت مختلف النظريات في تفسيرها لهذه الظاهرة بسبب اختلاف الفلسفات التي تستند إليها كل منها، وهذا ما أدى إلى تعدد السياسات والأساليب الموجهة لمعالجة هذه الظاهرة¹ واحتوائها والقضاء عليها، أو على الأقل الحد من تفاقمها، وسنحاول في هذا الفصل، تناول الجوانب النظرية لهذه الظاهرة.

المبحث الأول: التضخم الماهية، والأسباب والآثار

تتعدد مفاهيم التضخم والأسباب المنشئة له، وكذا الآثار الناجمة عنه اقتصادية كانت او اجتماعية.

المطلب الأول: ماهية التضخم

إنه من المتفق عليه أنه ليس لكلمة التضخم معنى واحد أو مفهوم واحد محدد عند علماء المالية والاقتصاد، حيث اختلف تعريفه بينهم باختلاف المقصود منه والزمن الذي حل فيه فالمقصود بالتضخم في الفترة ما بين الحربين العالميتين لدى كثير من الدول هو إصدار النقود الاعتبارية بصفة مطلقة دون النظر إلى وجود عوامل أخرى كالتغطية لهذه النقود الصادرة²، لكن إن هذا المفهوم قد تغير فيما بعد ذلك، حيث أصبح المقصود منه هو فائض السلع والخدمات، ولا شك أن الآخذين بهذا المعنى قد تأثروا بالنظريات والمفاهيم الكينزية التي سادت بين الحربين.

الفرع الأول: مفهوم التضخم

إن ظاهرة التضخم متعددة الأبعاد ومتشعبة الجوانب وتثير الكثير من القضايا النظرية والتطبيقية³، وهذا ما يبدي لنا أن تعريف التضخم مهمة صعبة، حيث يصدم بكثير من الغموض والمتناقضات، من

¹ غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000، ص 357.

² السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال -التحديات الراهنة-، دار المريخ للنشر، الرياض، 2000، ص 357.

³ مروان عطوان، مقاييس اقتصادية النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، نشر أبيلوس، قسنطينة، 1989، ص 177.

خلال التباعد الفكري والمذهبي بين المدارس، إلا أن المعنى الشائع بين معظم العلماء هو الارتفاع غير الطبيعي (غير المألوف) للأسعار، ولهذا عندما يستعمل اصطلاح التضخم دون الإشارة إلى حالة أو ظاهرة معينة، فإن المقصود به هو ارتفاع الأسعار، ولكن لا يجوز تفسير أي ارتفاع بوجود تضخم، حيث يعرف الكاردينير أكلي التضخم بأنه الارتفاع المستمر والمحسوس للمستوى العام للأسعار،¹ وإسنادا إلى هذا لا يعتبر من التضخم تلك الحالة التي ترتفع فيها الأسعار بشكل قليل جدا أو متقطع، ويضيف أكلي قائلا، أن هذه الظاهرة تعبر عن التوازن، ويجب تحليلها وفقا لمعايير حركية وليس لمعايير ساكنة. ويعرف كورتيير التضخم بأنه الحالة التي تأخذ فيها النقود بالانخفاض²، أي عندما تأخذ الأسعار بالارتفاع، واستنادا إلى بيوجو تتوفر حالة التضخم عندما تصبح الزيادات في الدخل النقدي أكبر من الزيادات في كمية الإنتاج المتحققة. كل هذه التعاريف تؤكد على أن المقصود بالتضخم هو ارتفاع الأسعار وليس الأسعار العالية، مشيرة إلى وجود حالة عدم توازن بين العرض الكلي والطلب الكلي. بالإضافة إلى ارتفاع الأسعار، يمكن أن يطلق مصطلح التضخم على حالات وظواهر أخرى من أهمها³:

- الإفراط في إصدار الأرصدة النقدية وهو التضخم النقدي⁴، ويشمل كل زيادة كبيرة في النقود المتداولة في الأسواق (تضخم العملة)؛
 - ارتفاع المداخل النقدية للأفراد بشكل غير عادي ومألوف (تضخم الدخل)؛
 - ارتفاع تكاليف عناصر الإنتاج، وخصوصا تكلفة العمل (تضخم التكاليف).
- وقد يشمل مفهوم التضخم معانٍ وأنواعاً أخرى للظواهر ولكن لا يدل هذا أن الصلة والروابط بين هذه المعاني قوية لدرجة اعتبارها أنها معنى واحد لكلمة التضخم، وكذلك ليس من الضروري أن تتحرك هذه الظواهر المختلفة في وقت واحد واتجاه واحد، بحيث هي مستقلة عن بعضها البعض إلى حد ما، فمن الملفت مثلا هنا هو إمكانية ارتفاع التكاليف دون أن يصاحبها ارتفاع في الأرباح .

¹ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد نظم نظريات سياسات نقدية، مطبعة النخلة، دار الفكر الجزائر، د ت ن، ص 215.

² صبحي تادرس قريصة، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، بيروت، 1983، ص 247.

³ محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، بيروت، 1984، ص 218.

⁴ غازي حسين عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، بيروت، دار الجيل، 1991، ص 24.

ولالإحاطة أكثر بظاهرة التضخم وتبيان المقصود منها لأبد من تحديد الضوابط والأسس التي تتحكم في ذلك من أجل هذا يمكن تصنيف التعاريف الخاصة بالتضخم حسب معيارين:

أولاً: التعاريف المبنية على الأسباب المنشئة للتضخم

وفق هذا المعيار يمكن التمييز بين التعريف المبني على أساس النظرية الكمية النقدية¹، والتعريف المبني على أساس عاملي العرض والطلب، والتعريف المبني على عاملي الدخل والإنفاق.

1. تعريف التضخم على أساس النظرية الكمية النقدية

تذهب المدرسة النقدية في تفسيرها للتضخم مذهباً نقدياً، حيث اعتبره الاقتصاديون الكلاسيكيون ظاهرة نقدية صرفية، تعود في أسباب نشأتها إلى عوامل نقدية ومالية بحتة، حيث أن التضخم حسب هذه النظرية يعني: "كل زيادة في كمية النقد المتداول تؤدي إلى زيادة المستوى العام للأسعار"، هذا التعريف يقتضي ان الزيادة في كمية النقد المتداول هي السبب في حدوث الظواهر التضخمية².

2. تعريف التضخم على أساس نظرية الدخل والإنفاق

تذهب هذه النظرية في تعريفها للتضخم بأنه: "الزيادة في معدل الإنفاق والدخل"، فازدياد الإنفاق النقدي ومن ثم الدخل النقدي يسبب ارتفاع الأسعار وتضخمها على فرض بقاء كمية السلع الموجودة في حالها³.

3. تعريف التضخم على أساس نظرية العرض والطلب

وفق هذا المعيار يكون التضخم نتيجة الخلل التوازني في العلاقة ما بين العرض والطلب إذ عرفه كل من:⁴

- بيرو: التضخم هو ازدياد النقد الجاهز دون الزيادة في السلع والخدمات؛
- فيمن: التضخم هو ازدياد وسائل الدفع المستعملة بصورة غير عادية بالنسبة لكمية البضائع والخدمات المعروضة على المشتريين خلال مدة معينة؛
- لينر: التضخم هو زيادة الطلب على العرض؛

¹ سهير محمود معنوق، النظريات والسياسات النقدية، ط1، القاهرة، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989، ص 19.

² أحمد هني، العملة والنقود، الجزائر ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991، ص 112.

³ ضياء محيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد نظم نظريات سياسات نقدية، المرجع السابق، ص 214.

⁴ نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة العربية، مصر، د ت ن، ص ص 131.

• كينز: التضخم هو زيادة المقدرة الشرائية التي لا يقابلها زيادة في حجم الإنتاج أو هو زيادة الطلب الحقيقي¹ في جو استخدام كامل.

ثانيا: التعاريف المبنية على خصائص ومظاهر التضخم

يضع أصحاب هذا المعيار تعريفهم للتضخم على أساس الخصائص والآثار الناتجة عنه وأهمها ارتفاع المستوى العام للأسعار، ومن هؤلاء الاقتصاديين:

• روبنسون: التضخم هو الارتفاع غير المنتظم للأسعار؛

• كلوزو: التضخم هو الحركات العامة لارتفاع الأسعار الناشئة عن العنصر النقدي كعامل محرك دافع؛

• كارنير أكلي: التضخم هو الارتفاع المستمر والمحسوس في المستوى العام للأسعار أو معدل الأسعار؛

• ج. أوليف : التضخم هو "الارتفاع في المستوى العام للأسعار وليس ارتفاع أسعار بعض السلع (ارتفاعا يولد ارتفاعات أخرى)".²

وعليه فتعريف التضخم الذي يجمع بين المعيارين هو: "كل زيادة في التداول النقدي يترتب عليه زيادة في الطلب الكلي الفعال عن العرض الكلي للسلع والمنتجات في فترة زمنية معينة، تؤدي إلى زيادة في المستوى العام للأسعار". فهذا التعريف يعبر عن الفجوة ما بين الزيادة في كمية النقد المتداول وبين كمية المنتجات، والسلع الموجودة في الأسواق، ومن ثم فإن التضخم هو نتيجة هذه الفجوة، وارتفاع الأسعار هو المؤشر لها³.

Janine brenoud, Alaie Gelean, Dictionnaire Economique et Social.paris.HATIER ? 1981, P212

(1) P99 2- BENISSAD M.E, Essais d 'analyse monétaire avec référence en algérie,3ème édition

alger, OPU,1980,

²مصطفى رشدي شيحة الاقتصاد النقدي والمصرفي، الدار الجامعية، بيروت، 1985، ص 576.

³ صبحي تادرس قريصة، مدحت محمد العقاد، المرجع السابق، ص 250.

الفرع الثاني: أنواع التضخم

بالرغم من الاهتمام المنصب على ظاهرة التضخم إلا أن هناك جدلا حول إعطائها مفهوما شاملا ومحددا لها، وهذا ما ولد كنتيجة طبيعية تعدد واختلاف الأنواع والأشكال حسب عدة معايير نعرض منها الآتي¹:

أولاً: حسب تحكم الدولة في جهاز الأسعار

تتحدد بعض أنواع الاتجاهات التضخمية بمدى تحكم الدولة في جهاز الأسعار ومراقبتها لتحركات المستويات العامة للأسعار والتأثير فيها إلى:

1. التضخم المكبوت (الكامن)

هو التضخم الذي تحدد الدولة فيه سقفا للأسعار لمنعها من الاستمرار في الارتفاع، ومن ثمة الحد من حركات الاتجاهات التضخمية لتجنب آثارها غير المواتية².

2. التضخم المكشوف (المفتوح)

بعكس النوع السابق فإن التضخم المكشوف يعني انطلاق الأسعار نحو الارتفاع دون أي تدخل من قبل السلطات الحكومية للحد منه، أو التأثير فيه وإلى جانب إجماع الدولة وموقفها السلبي فقد تتدخل عوامل أخرى في رفع المستويات العامة للأسعار، ومنها الظروف السائدة في بعض القطاعات الاقتصادية، وكذلك العوامل النفيسة للأفراد من بائعين ومشترين... الخ، الشيء الذي يسمح للقوى التضخمية من ممارسة ضغوطها نتيجة إما لزيادة الطلب على السلع والخدمات، أو زيادة تكاليف حجم الإنتاج، أو زيادة الكتلة النقدية... الخ³.

ثانياً: حسب مدى حدة التضخم

يمكن تقسيم التضخم من حيث حدته ودرجة قوته إلى:

¹ Henrgutton Gerrard Bremoulem, « la monnaie », paris, Ed Dalaz, 1978, p 404

² نبيل الروبي، المرجع السابق، ص26.

³ عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة، محمد الباشا، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000، ص

1. التضخم الزاحف (التدريجي)

يتصف بارتفاع بطيء في الأسعار في حدود 2% سنويا على امتداد فترة طويلة من الزمن وبمعدلات معتدلة ومستقرة نسبيا، ويعتبر هذا النوع من أخف أنواع التضخم حسب الاقتصاديين¹. ويتميز من أن ارتفاع الأسعار بهذا الشكل يقبله الأفراد لأنه يأتي بدفعات بسيطة وتدرجية²، وكذلك ما يجعل هذا التضخم أمرا عاديا وظاهرة عامة في كافة الدول الصناعية، أن ثبات وتخفيض الأسعار لا يحفز على النمو الاقتصادي.

2. التضخم الجامح (المفرط)

يحدث عندما تتزايد الأسعار بمعدلات مرتفعة خلال فترة قصيرة من الزمن، تصل فيها إلى حدود 50% أو 60% سنويا، وحتى أكثر من ذلك³، لأجل هذا يمكن اعتبار هذا النوع أشد الأشكال ضررا وأثارا على الاقتصاد الوطني، حيث تتوالى الارتفاعات الشديدة للأسعار دون توقف، وتزداد سرعة تداول النقود، مما يصعب على السلطات التحكم في الوضع، فتفقد النقود قوتها الشرائية، وقيمتها كوسيط للتبادل، وخاصيتها كمستودع للقيمة، مما يدفع الأفراد إلى التخلص منها، واستثمارها في قطاعات غير إنتاجية مبددة للثروة، مثل الأراضي، المباني، الأجهزة الكهربائية والسيارات أو يتجهون لشراء الأسهم والسندات. وفي حالة استمرار الوضع السابق، فإن ذلك يؤدي إلى انهيار النظام النقدي وتدهور ميزان المدفوعات⁴، وتنفذ فيه الدولة مواردها من الاحتياطات والعملات الأجنبية، وأفضل وسيلة لعلاج هذه الظاهرة هي التخلص من هذه النقود المتداولة بإلغائها واستبدالها بعملة جديدة.

3. التضخم غير الجامح

هذا النوع يكون أقل خطورة من الجامح، حيث ترتفع الأسعار بمعدلات أقل، ويكون علاجه في متناول السلطات النقدية⁵.

¹ عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى لنقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004، ص 449.

² ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد نظم نظريات سياسات نقدية، المرجع السابق، ص 215.

³ عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة، محمد الباشا، المرجع السابق، ص 135

⁴ غازي حسين عناية، التضخم المالي، المرجع السابق، ص 62.

⁵ ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000، ص 216.

ثالثاً: حسب مصدر الضغط التضخمي

تحدد بعض أنواع التضخم حسب المصادر والأسباب المذكورة سابقاً التي تؤدي إلى استفحاله وحسب الظواهر والظروف الجغرافية والطبيعية المساعدة على ذلك، ونجد من خلال هذا الجانب الأنواع التالية:

1. تضخم الطلب

هو ارتفاع المستوى العام للأسعار نتيجة زيادة الطلب الكلي للسلع والخدمات على العرض الكلي، ويحدث هذا النوع في حالة عجز الميزانية العامة للدولة، حيث يزيد إنفاق الحكومة على إيراداتها فتضطر إلى زيادة الكتلة النقدية¹.

2. تضخم التكاليف

وينشأ هذا النوع من التضخم، عندما يكون السبب في ارتفاع الأسعار هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها²، إذ تؤدي الزيادة السريعة في مستويات الأجور بفضل النقابات العمالية القوية في سوق العمل وسوق السلع إلى ارتفاع مستويات الأسعار عندما لا يقابل هذه الزيادة إنتاجية في العمل³.

3. التضخم المستورد

ويظهر هذا النوع من التضخم⁽⁴⁾ في البلدان الصغيرة والنامية، والتي تستورد معظم السلع والخدمات من الخارج، فنتيجة لارتفاع الأسعار في الدول المصنعة ترتفع هذه الأسعار في الدول المستوردة.

¹ غازي عناية، التضخم المالي، المرجع السابق، ص 66.

² 1- Bernard Bernier yves, « Intiation à la macroéconomic », 7em édition ;paris,DUNOD,1998,p136

³ اسماعيل عبد الرحمان حربي محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، ط1، دار وائل للنشر، عمان، ص 154.

⁴ آيت طالب حميد، محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 1997، ص 32.

المطلب الثاني: أسباب التضخم وآثاره

تتعدد الأسباب المنشئة للتضخم حسب المفكرين الاقتصاديين، ويعتبرونه من المشكلات الاقتصادية الرئيسية التي يعاني منها العالم في الوقت الراهن¹، نظرا لما يخلفه من آثار سلبية على الاقتصاد الوطني ومن آفات اجتماعية.

الفرع الأول: أسباب التضخم

قد أصبح الآن واضحا أن ارتفاع الأسعار لا يمثل سببا للتضخم، ولكن يمثل نتيجة طبيعية له، ولقد ظهرت آراء كثيرة تحاول تفسير التضخم وإرجاع أسبابه لعوامل متعددة يمكن إجمالها فيما يلي:

أولا: زيادة الطلب الكلي (تضخم الطلب)

تحاول أغلب النظريات الحديثة تفسير التضخم بوجود إفراط في الطلب على السلع والخدمات، أي زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي عند مستوى معين من الأسعار، ويستند هذا التفسير إلى قوانين العرض والطلب، حيث أن السلعة يتحدد سعرها عند تعادل الطلب عليها مع المعروض منها، فإذا حدث إفراط في الطلب لسبب ما مع بقاء العرض على حاله (أو زاد بنسبة أقل) يرتفع سعر هذه السلعة².

ومن هذه القاعدة البسيطة التي تفسر ديناميكية تكوين السعر في سوق سلعة معينة يمكن تعميمها على مجموعة أسواق السلع والخدمات التي يتعامل بها المجتمع، فكما أن إفراط الطلب على سلعة واحدة يؤدي إلى رفع سعرها، فإن إفراط الطلب على جميع السلع والخدمات أو الجزء الأكبر منها يؤدي إلى ارتفاع المستوى العام للأسعار وهذا ما يسمى بتضخم الطلب .

ويحدث الاختلال كذلك نتيجة لزيادة الكتلة النقدية المتداولة، عندما يكون هناك حالة عجز في الميزانية العامة للدولة، حيث يفوق الإنفاق الحكومي الإيرادات، فتضطر الدولة إلى إصدار وطبع المزيد من النقود بواسطة البنك المركزي، فتزداد الكتلة النقدية المتداولة دون أن تقابلها زيادة في الإنتاج مما ينعكس على الطلب على السلع والخدمات مع ثبات العرض، وخاصة في حالة التشغيل الكامل لعناصر الإنتاج، ويمكن أن يحدث تضخم الطلب أيضا نتيجة توسع البنوك التجارية في العمليات الائتمانية وعملية

¹ اسماعيل عبد الرحمان، حربي محمد موسى عريقات المرجع السابق، ص.154.

² عبد الناصر العبادي عبد الحليم كراجه، محمد الباشا، المرجع السابق، ص 136.

خلق النقود. كما يمكن للدولة سد العجز في الميزانية من خلال إصدار السندات أو زيادة الضرائب أو الحد من القدرة الائتمانية للبنوك التجارية¹.

ثانياً: انخفاض العرض الكلي

لقد ساهم الاقتصادي ألفريد مارشال في بداية القرن العشرين في صياغة الأدوات التحليلية للعرض والطلب ومن المفيد لفهم أفضل لمصطلح التوازن، توضيح الدور الحيوي الذي أعطاه مارشال لعامل الزمن اللازم لتوازن الأسعار²، وإن النظريات التي تؤكد على جانب الطلب لم تكف لتفسير التضخم تفسيراً كاملاً في جميع الفترات، لذلك فقد رافق تطورها تطوراً مماثلاً في نظريات أخرى تؤكد على جانب العرض، وما أتينا على ذكره بالنسبة لزيادة الطلب يصلح أيضاً لقوله لانخفاض العرض، حيث أن هذا الأخير من شأنه أن يؤدي إلى إحداث ظواهر تضخمية، ومن بين أهم العوامل المسببة في انخفاض العرض الكلي هو نقص الثروة الإنتاجية التي بمقدور الجهاز الاقتصادي توفيرها، وكذا سياسة الإنفاق العام، وأيضاً كثرة النقد الزائد والمتداول وتحقيق البرامج، إضافة إلى مجموعة من العناصر ندرجها فيما يلي:

1. تحقيق مرحلة الاستخدام الكامل: قد يصل الاقتصاد إلى حالة التشغيل الشامل لجميع الطاقات، وبذلك يعجز الجهاز الإنتاجي عن تغطية العرض المتناقص؛
2. عدم كفاية الجهاز الإنتاجي: عندما يتصف الجهاز الإنتاجي بعدم المرونة³، فإنه يعجز على سد النقص في العرض، وهذا يعود إلى أسباب تختلف حسب ظروف كل بلد، وتتغير من فترة إلى أخرى؛
3. النقص في العناصر الإنتاجية: كالعامل والموظفين المختصين، وكذا المواد الأولية والخامة... الخ. إن انخفاض إنتاجية رأس المال بسبب الاستهلاك من جهة، والاستعمال غير العقلاني من جهة أخرى يؤدي إلى النقص في رأس المال المستخدم، مما يباعد بين النقد المتداول والمعروض من السلع الذي هو في تناقص، وهذا يعني في بداية ظهور التضخم، وهناك عوامل أخرى منها عجز المشاريع على التوسع لأسباب فنية، وحدثت عوامل طارئة تقلل الإنتاج مثل الحروب، الجفاف، قلة العملات الأجنبية وغيرها مما يحول دون استيراد المواد الأولية.

¹ Bnissad M.E, op-cit? p33.

² جمال خريس، أيمن أبو خضير عماد خصاونة، النقود والبنوك"، عمان دار الميسرة للنشر والطباعة والتوزيع، 2002، ص 129

³ عبد الناصر العبادي، عبد الحليم كراجة، محمد الباشا، المرجع السابق، ص 137.

ثالثا: ارتفاع التكاليف الإنتاجية

يحدث أحيانا ارتفاع ملموس في أسعار السلع والخدمات النهائية نتيجة لارتفاع التكاليف الإنتاجية بشكل عام (تضخم التكاليف)، وارتفاع الأجور بصفة خاصة، والمقصود بزيادة التكاليف في هذه الحالة هو زيادة أسعار خدمات عوامل الإنتاج بنسبة أكبر من الإنتاج الحدي لها¹.

وهذا لأن كل زيادة في الأجور في حالة ثبات إنتاجية العمل تؤدي إلى زيادة التكلفة الوحديّة للإنتاج، وبالتالي إلى ارتفاع سعر البيع، وفي حالة ما إذا كان من غير الممكن رفع سعر البيع فإن أرباح أصحاب المؤسسات سوف تنخفض، وتؤدي بدورها إلى انخفاض الاستثمار الصافي. وفي الأنظمة الاشتراكية تعوض الزيادات في الأجور على شكل إعانات للمحافظة على الأسعار، ولكن ليس من الضروري أن تؤدي الزيادة في الأجور بصفة عامة إلى زيادة التكاليف، إذا تستثنى الحالة التي يقابل ذلك زيادة في الكفاية الإنتاجية لعنصر العمل.

وفي الواقع يحتمل أن تكون الزيادات في الأجور نتيجة لقوة نقابات العمال في المساومة الجماعية، حالة ظهور نقصان في عرض العمل وفائض في مناصب الشغل، فتستطيع بالضغط على الحكومة الرفع من أجور عمالها، وأيضا إذا كانت جميع الطاقات مستخدمة، فيطلب أصحاب المؤسسات معاون جديدة في الإنتاج، مما يسبب ارتفاع في سعر المال أي سعر الفائدة وسعر العتاد الجديد .

بالإضافة إلى العوامل السابقة فإن ارتفاع أسعار المواد الأولية من شأنه هو الآخر أن يؤدي إلى زيادة التكاليف كما حدث إبان حرب 1973 م، حيث تضاعفت أسعار النفط بنحو أربع مرات، وانعكس ذلك على ارتفاع أسعار المنتجات بشكل كبير ومستمر في الدول المتقدمة في الفترة الممتدة (1973م-1978م)، ومما لا شك فيه أن ارتفاع التكلفة الإنتاجية الناتج عن عوامل داخلية مثل زيادة الأجور يمكن معالجته، من خلال ربط الأجر بالإنتاجية والأسعار، بينما ارتفاع أسعار عناصر الإنتاج المستورد فمن الصعب التحكم فيه ومعالجته.

رابعا: استيراد معظم السلع والخدمات النهائية من الخارج

يظهر هذا بوضوح في الاقتصاديات الصغيرة والمفتوحة على الاقتصاديات الأخرى²، والتي تستورد معظم احتياجاتها من السلع والخدمات النهائية من الخارج، لذلك، يسمى هذا النوع بالتضخم المستورد، ويعرف على أنه الارتفاع المستمر والمتسارع في أسعار السلع والخدمات النهائية والمستوردة من الخارج:

¹ اسماعيل عبد الرحمن حربي محمد موسى عريقات، المرجع السابق، ص 152.

² غازي حسين عناية، تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم، المرجع السابق، ص 25.

كالملابس والأطعمة الجاهزة والأحذية... الخ، مما ينعكس على ارتفاع أسعار بيعها في الأسواق المحلية، أي تستورد الدول وخاصة النامية هذا التضخم كما هو موجود في العالم الخارجي نظرا لأن الدول الصغيرة ذات اقتصاديات محدودة. ويجب التمييز هنا بين التضخم المستورد وتضخم التكاليف¹، حيث أن هذا الأخير يعود إلى ارتفاع في أثمان عناصر الإنتاج مثل المواد الأولية الداخلة في إنتاج سلع وخدمات محلية مما يؤثر على ارتفاع تكلفتها، أما الأول فيرجع إلى ارتفاع أسعار السلع والخدمات النهائية نفسها المستوردة من الخارج.

الفرع الثاني: الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم

ينتج عن التضخم آثار سلبية على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، سنقتصر على أهمها فيما يلي:

يلي:

أولا: الآثار الاقتصادية للتضخم

للتضخم آثار اقتصادية كثيرة ومتعددة يمكن حصرها فيما يلي:

1. أثر التضخم على القوة الشرائية للنقود

يؤدي الارتفاع المستمر في أسعار السلع والخدمات إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية، وينعكس ذلك في إضعاف ثقة الأفراد بالعملة الوطنية. كما يؤدي إلى اتجاه الأفراد إلى إنفاق دخولهم على الاستهلاك الحاضر وشراء السلع المعمرة والعقارات والعملات الصعبة خوفا من ارتفاع أسعارها مستقبلا مما يضعف عملية الادخار، وبالتالي تفقد النقود وظيفتها كمخزن للقيمة.

2. أثر التضخم على توزيع الثروة

خلال فترة التضخم يعاد توزيع الثروات في المجتمع بشكل قد يكون عشوائيا، والتغيرات في الملكية ترتبط ارتباطا وثيقا بالتغيرات في المداخل الحقيقية، فالأفراد الذين انخفضت مداخيلهم الحقيقية نتيجة الارتفاع المستمر في الأسعار قد يقومون بالتصرف في ثرواتهم الحقيقية بالبيع وذلك للمحافظة على مستوى معين من الاستهلاك كانوا قد اعتادوا عليه من قبل، ومثال ذلك أصحاب الأراضي والعقارات السكنية، ومما يشجعهم أكثر على البيع هو ارتفاع القيمة النقدية لهذه الأصول بمعدلات تفوق معدل الارتفاع العام في الأسعار، وبذلك تنتقل ملكية هذه الأصول الحقيقية من فئات تناقصت دخولها الحقيقية

¹ مروان عطوان، المرجع السابق، ص 179.

إلى فئات أخرى تزايدت مداخيلها الحقيقية¹. وهذا يعمق التفاوت في توزيع المداخيل والثروات، ويخلق موجة من التوتر والتذمر الاجتماعي ويعرقل عجلة التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

3. أثر التضخم على هيكل الإنتاج

يؤدي التضخم إلى توجيه رؤوس الأموال إلى فروع النشاط الاقتصادي التي لا تفيد التنمية في مراحلها الأولى، لأن الارتفاع في مستويات الأسعار والأجور والأرباح في القطاعات الإنتاجية المخصصة لإنتاج السلع الاستهلاكية، أو التي تتمتع بطبيعة المضاربة، سوف يجذب إليها رؤوس الأموال على حساب الأنشطة الإنتاجية والاستثمارية، والتي هي أساس تحقيق النمو الاقتصادي، ويمكن أن نتصور عندئذ أن الصناعات الأساسية والثقيلة سوف تتجمد، إذ أنها تتحمل عبء ارتفاع الأجور داخل القطاع لمواجهة ارتفاع النفقات المعيشية التي يعاني عمالها منها، وفي الوقت نفسه فهي لا تجد رؤوس الأموال الكافية لتوسيع طاقتها الإنتاجية، كما أنها تحتاج لفترة طويلة نسبياً حتى تظهر نتائج أعمالها، كل هذا يتنافى مع المظاهر التضخمية التي تسود في السوق. وبالنتيجة يعاني الاقتصاد حينها من معدلات نمو بطيئة².

إضافة إلى ما سبق، إن توجيه رؤوس الأموال تتحكم فيه عوامل أخرى من بينها مستوى تشغيل عناصر الإنتاج وكذلك مدى حدة التضخم واتجاهات تغيره، حيث كلما اقترب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل كلما اقتربت مرونة الإنتاج من الصفر، مما يزيد في درجة ارتفاع الأسعار وقيام رجال الأعمال بتخزين السلع بغية بيعها بعد فترة لتحقيق أرباح أكثر، وهذا بدوره يزيد من الارتفاع في الأسعار كما تتجه رؤوس الأموال إلى المضاربة بالأراضي والعقارات، كل هذا على حساب توظيف الأموال في استثمارات طويلة الأجل تعود بالنفع على الاقتصاد. وبالتالي قد يتوقف إنتاج السلع الاستهلاكية بعد تعمد الحكومة إلى تجميد أسعارها، ويتوسع إنتاج السلع الكمالية والترفيهية الموجهة إلى فئات معينة، وهكذا كلما

¹ صالح تركي القريشي ناظم محمد نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، الموصل، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993، ص 471.

² جمال خريس أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، المرجع السابق، ص 133.

اقتراب الاقتصاد من مستوى التوظيف الكامل كلما زادت حدة هذه التغيرات وانعكست آثارها على مختلف الأنشطة الإنتاجية¹.

4. أثر التضخم على ميزان المدفوعات

يترتب على التضخم اختلال (عجز) في ميزان المدفوعات، وذلك لزيادة الطلب على الاستيراد وانخفاض حجم الصادرات، فالزيادة التضخمية في الإنفاق الحكومي وبالتالي المداخيل النقدية يترتب عليها زيادة في الطلب ليس فقط على السلع المنتجة محليا، وإنما على السلع المستوردة أيضا، وهذا ما يؤدي إلى امتصاص جزء من موارد الدولة من النقد الأجنبي، أما إذا كان الاستيراد مقيدا فيقل ما يمكن تسريبه من فائض القوة الشرائية إلى الخارج فيرتد ذلك على السوق المحلية بزيادة الطلب على السلع المحلية، لاسيما تلك البديلة للواردات، فيشتد ارتفاع الأسعار. وعلى هذا يمكن استنتاج التأثير السلبي للتضخم على ميزان المدفوعات، من خلال القوة الشرائية المتزايدة التي لا تواجهها زيادة كافية في الإنتاج الداخلي، ومن ثم يزيد الميل الحدي للاستيراد وتقل مقدرة الاقتصاد الوطني على التصدير، وتهتز قيمة العملة قياسا بالعملات الأجنبية، وتختل بالتالي معدلات المبادلات بين السلع الوطنية والسلع الأجنبية فترتفع أسعار السلع الوطنية بالنسبة للسلع الأجنبية، ويقل بذلك الميل الحدي للتصدير، وبذلك قد يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوافر الموارد النقدية التي تستطيع بواسطتها القطاعات الإنتاجية الحصول على مستلزماتها الإنتاجية².

5. أثر التضخم على التجارة الخارجية

إن الآثار السابقة للتضخم وما يحدثه من عجز في ميزان المدفوعات، يمكن أن يحدث اختناق في مراكز الإنتاج الداخلية عندما لا تتوفر الموارد النقدية الخارجية (العملة الصعبة)، وهذا ما سوف ينعكس على التجارة الخارجية والنظم النقدية لكافة البلدان المتكاملة في الاقتصاد العالمي، من خلال تحركات رؤوس الأموال أو من خلال المشاريع الدولية، بحيث يمكن أن تنتقل المظاهر التضخمية من دولة إلى

¹ جمال خريس أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، المرجع السابق، ص 134.

² بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010، ص 44.

أخرى عن طريق المبادلات الدولية، عندما ترتفع تكاليف الإنتاج الداخلي بارتفاع أسعار المواد الأولية المستوردة، وبالتالي ارتفاع أسعار المنتجات المحلية¹.

6. أثر التضخم على الادخار والاستثمار

إن انخفاض المدخيل الحقيقية خلال فترة التضخم سيؤدي إلى انخفاض الادخار، لأن معظم الدخل النقدي سيوجه إلى الاستهلاك من السلع التي تتزايد أسعارها، لذلك يزداد الميل الحدي للاستهلاك على حساب الميل الحدي للادخار، وهذا بدوره سيؤدي إلى انخفاض الاستثمار ونمو الناتج الوطني، وعدم كفاية المدخرات لتمويل الاستثمارات اللازمة لمواجهة الطلب المتنامي على السلع والخدمات الاستهلاكية، خاصة عندما تكون أسعار الفائدة سلبية، بمعنى انخفاض سعر الفائدة على ودائع الادخار وارتفاع تكلفة الاستثمار نفسه، إضافة إلى ذلك فإن التضخم يؤثر سلباً على قدرة الدولة على جذب الاستثمارات الأجنبية، حيث ترتفع أسعار العقارات والمواد الأولية واجور العمال مما يترتب عليها ارتفاع في تكاليف المشاريع الجديدة، ومن ثم يقل معدل ربح هذه المشاريع مما يقلل من قدوم المستثمرين الأجانب إلى الدولة المعنية بالتضخم. وهنا لا بد من الإشارة إلى أنه حتى في ظل ظروف التضخم من الممكن تدفق الاستثمارات الأجنبية إلى البلد المعني، ولكن تأخذ تلك الاستثمارات اتجاه المجالات التي تكون فيها أقل تكلفة، والابتعاد عن الاستثمارات الإنتاجية، مما يؤثر سلباً على مسار التنمية في هذا البلد².

ثانياً: الآثار الاجتماعية للتضخم

تساهم الارتفاعات المتوالية في مستويات الأسعار المحلية في التأثير بشكل واضح على المستوى المعيشي لأفراد المجتمع، فدخل المجتمع بمختلف شرائحه تعد الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية في الاقتصاد، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية للأسعار إلى انخفاض الدخل الحقيقية لأغلبية أفراد المجتمع، والتي تضم أصحاب الدخل الثابتة، أصحاب المعاشات التقاعدية، المقرضين، أصحاب المرتبات، الأجراء، المستثمرين، أصحاب المشاريع، حملة السندات وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد. بالإضافة إلى

¹ عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2. دار مجدلوي للنشر، الأردن، 1999، ص 179.

² أنظر:

- هوشيار معروف تحليل الاقتصاد الكلي"، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005 ص ص 98-99.
- أحمد عساف، علاء الدين صادق، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013 ص 49.

بعض الظواهر الاجتماعية الأخرى منها: تفشي الرشوة والفساد الإداري، ارتفاع معدلات البطالة، وارتفاع معدلات الفقر... الخ¹.

1. أثر التضخم على الدخل وتوزيع الثروة

تعد دخول المجتمع بمختلف شرائحه الأكثر تأثراً نتيجة الضغوط التضخمية، حيث تؤدي الارتفاعات المتوالية للأسعار إلى زيادة الدخل الحقيقية لفئة قليلة في المجتمع نظراً للأرباح الطائلة التي تحققها، والناجئة عن الزيادة في الطلب على منتجاتها والتغيرات المستمرة في أسعارها. وفي نفس الوقت تزداد معاناة الفئة الثانية، والتي تمثل أغلبية أفراد المجتمع، والتي تضم أصحاب الدخل الثابتة، أصحاب المعاشات التقاعدية، وحملة السندات وأصحاب ودائع التوفير وغيرهم من الأفراد. وفيما يلي مزيد من التوضيح:

1.1 الأثر على المقرضين والمقترضين

معدلات التضخم المرتفعة تزيد من ثروة المقرض لأنه يخفض القيمة الحقيقية للدين المفروض عليه، أما المقرض فإن التضخم يتسبب له في خسارة كبيرة لأنه سوف يسترد أموالاً قيمتها الحقيقية أقل بكثير من قيمة الأموال التي أقرضها. وبالتالي تتسبب الزيادة غير المتوقعة في الأسعار في إفقار المقرضين والاستفادة غير المتوقعة للمقترضين².

2.1 الأثر على أصحاب الدخل الثابتة

تشمل هذه الفئة الموظفين الحكوميين والمتقاعدين وكذلك الأفراد الذين يعتمدون على الخزينة العمومية، إذ كلما ارتفعت الأسعار مع بقاء دخولهم على حالها كلما نقص استهلاكهم وزاد تنازلهم عن طلب بعض السلع، ويصبح استهلاكهم يقتصر على المواد الأساسية التي تضمن الاستمرار المعيشي للأسر³.

¹ رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980، ص 282.

² بول أ سامويلسون، وآخرون، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، ط1، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001، ص 613.

³ جون كينيث جالبريت، أضواء جديدة على الفكر الاقتصادي، ترجمة: خليل حسن خليل، دار المعرفة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1962م، ص 240.

3.1 الأثر على أصحاب المرتبات

وتشمل هذه الفئة على موظفي المؤسسات والهيئات المختلفة التي تتمتع مداخيلهم بثبات أقل بالمقارنة مع الفئة الأولى،⁽¹⁾ بحيث يؤدي ارتفاع الأسعار الى تناقص مداخيلهم الحقيقية ولكن عادة ما تحصل زيادات في المرتبات قد تؤدي إلى تخفيف ذلك، وبالمقابل فإن المداخيل الحقيقية لأصحاب المرتبات ترتفع في حال انخفاض مستوى الأسعار، وبما أن الانخفاض السريع والحاد للأسعار في النظام الرأسمالي يكون مصحوبا عادة بتدهور في النشاط الاقتصادي والإنتاجي خاصة فقد يتعرض البعض من أصحاب الفئة إلى انقطاع مداخيلهم نتيجة لتسريحهم من عملهم.

4.1 الأثر على أصحاب الأجور

تشكل الفئات العمالية معظم أصحاب هذه المداخيل، وتتميز الأجور بقابلية أكبر للتغير بنفس اتجاه تغير الأسعار فارتفاع الأسعار المستمر يصاحبه عادة ارتفاع في المداخيل النقدية لهذه الفئات ويتوقف هذا على عوامل كثيرة، قد يكون من بينها قوة ومقدرة الاتحادات العمالية في التأثير على الحكومة. والملاحظ في الدول الرأسمالية الصناعية أن الأجور لا ترتفع بنفس السرعة التي ترتفع بها الأسعار، حيث قد تنقضي فترة من الزمن بينهما، بالإضافة إلى ذلك فإن معدل ارتفاع الأجور النقدية عادة يكون أقل من معدل ارتفاع الأسعار. وبالمقارنة مع أصحاب المداخيل في الفئتين السابقتين فإن الأجراء أقل ضررا لانخفاض القوة الشرائية لمداخيلهم².

5.1 الأثر على المستثمرين

المستثمرين في السندات سوف يخسرون في حالات التضخم، بينما المستثمرون في الأسهم يستفيدون من هذا الارتفاع³.

¹ مروان عطوان، المرجع السابق، ص 191.

² سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، النقود والبنوك والمصارف المركزية، دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع، الأردن، 2010، ص 218.

³ سعيد سامي الحلاق، محمد محمود العجلوني، المرجع السابق، ص 218.

6.1 الأثر على أصحاب المشاريع

يختلف الوضع تماما بالنسبة لهذه الفئة¹، لأن أصحاب المشاريع غالبا ما يحققون زيادات كبيرة في مداخيلهم الحقيقية خلال فترة التضخم، لأن هذه المداخيل تتزايد عادة بمعدل يفوق معدل الارتفاع في الأسعار. فارتفاع الأسعار يؤدي إلى زيادة الإيرادات النقدية الإجمالية، وبما أن النفقات النقدية لا ترتفع مباشرة بعد ارتفاع الأسعار، وإنما بعد انقضاء فترة من الزمن، لذلك فإن الأرباح التي يحصل عليها أصحاب المشاريع سوف تزداد بنسبة أكبر، وبشكل أسرع من زيادة النفقات.

وهكذا فإن التضخم يتسبب في إعادة توزيع الدخل الحقيقي نظرا لاختلاف معدلات الزيادة في المداخيل النقدية للفئات المختلفة داخل المجتمع، فبعض الفئات تزداد مداخيلهم على حساب فئات أخرى، وبالتالي فإن هذه الظاهرة تتضمن الكثير من الحرمان والمعاناة لفئة كبيرة متمثلة من الموظفين والمتقاعدين وغيرهم من ذوي المداخيل الثابتة الذين يمثلون السواد الأعظم من المجتمع، بحيث تختلف مداخيلهم النقدية عن اللحاق بتصاعد الأسعار، في حين يستفيد أصحاب المداخيل المتغيرة من تجار ومنتجين².

2. تفشي الرشوة والفساد الإداري

يتسبب التضخم في بروز العديد من الظواهر السلبية في المجتمع ومنها ظاهرة الرشوة، فعادة ما يلجأ بعض أصحاب الدخل الثابتة إلى هذه الوسيلة لمواجهة انخفاض دخولهم النقدية والحقيقية، من خلال إنجاز بعض الأعمال وتقديم الخدمات في مقابل مادي.

3. ارتفاع معدلات البطالة

التضخم المستمر يخلق بيئة غير مناسبة للاستثمار سواء بالنسبة للقطاع الخاص المحلي أو الأجنبي، وتتنحصر فرص العمل في الوظائف الحكومية القليلة، وتكون فرص العمل غير الحكومية المعروضة أقل بكثير من الطلب على العمل مما يؤدي على ارتفاع البطالة وخاصة في المجتمعات الفقيرة³.

¹ اسماعيل عبد الرحمان حربي محمد موسى عريقات، المرجع السابق، ص 155.

² محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002، ص 321.

³ عدنان كريم نجم الدين وآخرون، التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة: 1985م-2008م،

مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد6، 2012م، ص 7.

4. ارتفاع معدلات الفقر

يترتب عن التضخم تغيرات جذرية في طبقات المجتمع المختلفة، حيث يعمق كل من الفقر والغنى، مما يؤدي إلى تكديس الثروات لدى فئات قليلة، وهم التجار والمستثمرون والمضاربون، بينما تظل الأغلبية من أفراد المجتمع تعيش عند خط الفقر أو أدنى منه، كما تتجه الطبقة المتوسطة تدريجياً لتتضم إلى الطبقة الفقيرة¹.

المبحث الثاني: استخدام السياسة المالية في ضبط التضخم

بالإضافة على السياسة النقدية قد تلجأ الحكومات إلى انتهاج سياسات أخرى لكبح الضغوط التضخمية في الاقتصاد كنتيجة لعدم فعالية أدوات السياسة النقدية أو كتعزيز لها لتحقيق أهدافها المرجوة²، من أهم هذه السياسات نجد السياسة المالية التي تعتبر سياسة مكملة للسياسة النقدية والتي يجب ألا تتعارض أهدافها مع أهداف السياسة النقدية لكي تكون أكثر فعالية للحد من الضغوط التضخمية. من أهم أدوات السياسة المالية لضبط التضخم نجد:

المطلب الأول: الرقابة الضريبية

الرقابة الضريبية تعتبر من أهم السياسات وأكثرها فعالية في مواجهة التقلبات الاقتصادية، والحد من الضغوط التضخمية، حيث تعمل هذه السياسة على تقليص الانفاق العام في حال وجود التضخم، ويتم ذلك عن طريق رفع معدلات الضريبة على الأرباح، أو على الاستهلاك، بهدف تخفيض معدلات الانفاق الاستثماري، أو معدلات الانفاق الاستهلاكي أو كلاهما معاً، من أجل التحكم في المعروض النقدي المتداول وبالتالي التحكم في معدلات التضخم.

وتستخدم الدولة لهذا الغرض الضرائب بنوعها: مباشرة وغير مباشرة، فالمباشرة تكون من خلال رفع الضرائب على دخول الأفراد وأرباح المؤسسات، أو تخفيض حجم الإعفاءات، أو فرض ضرائب على فئات لم تخضع من قبل للاقتطاعات الضريبية، وتعتبر هذه الإجراءات سبباً في انخفاض القدرة الشرائية للأفراد بسبب انخفاض دخولهم الحقيقية، وكذلك انخفاض أرباح المشاريع الاستثمارية، هذا الأمر سيؤدي حتماً إلى انخفاض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وبالتالي التخفيف من حدة الضغوط

¹ عدنان كريم نجم الدين وآخرون، المرجع السابق، ص 8.

² أحمد عساف، علاء الدين صادق، المرجع السابق، ص 68.

التضخمية. أما الضرائب غير المباشرة فهي تلعب دورا هاما في تخفيض حجم الطلب الكلي على السلع والخدمات، وذلك من خلال فرض ضرائب مرتفعة على السلع والخدمات الثانوية¹.

وتجدر الإشارة أن استخدام هذه الآلية يكون أكثر فاعلية في الدول النامية، حيث أن الضرائب تكون مرتبطة ارتباطا مباشرا بدخول الأفراد، وتؤثر بذلك مباشرة على قدرتهم الشرائية، كما أن الضرائب وخاصة غير المباشرة منها تتميز بسهولة جبايتها وغازرة تحصيلها.

المطلب الثاني: الرقابة على الانفاق العام

يعتبر الانفاق العام ورقة رابحة في يد الحكومة تعمل من خلاله على إعادة ضبط الوضع الاقتصادي وتحقيق التوازن مرة أخرى، وذلك إما برفعه أو خفضه حسب الوضع الاقتصادي السائد، سواء كان تضخيميا أو انكماشيا.

ففي حالة التضخم تقوم الحكومة بالتقليل من الانفاق العام، وذلك بالتأثير على حجم الانفاق الاستهلاكي والاستثماري، وبما أن كبح الاستثمار يعني تخفيض الإنتاج وزيادة البطالة وهو أمر غير محبذ مطلقا، فإن الاستهلاك الخاص يبقى هو محور عمل السياسة المالية، وذلك لسهولة التأثير فيه، حيث تقوم الحكومة بعدة إجراءات تتمثل في:

- وقف الزيادة في الأجور؛
- رفع معدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة؛
- رفع قيمة الاشتراكات الاجتماعية مقابل خفض من الإعانات الاجتماعية وقروض الاستهلاك.

كما يمكن التأثير على التضخم من خلال قيام الحكومة بمراقبة الأسعار وذلك عن طريق تثبيتها ومحاولة ربطها بالأجور، من أجل المحافظة على القوة الشرائية للطبقة العاملة².

كما وأن انتاج السلع الضرورية على حساب السلع الكمالية سوف يؤدي إلى إبقاء الأسعار بعيدة عن الارتفاع بسرعة وبالتالي فهو إجراء مضاد للتضخم أيضا ومن أهم الإجراءات لمكافحة التضخم أو الحد منه لدينا رفع الإنتاجية بشكل عام وزيادة حجم الادخار الوطني.

¹ محمد مبارك حجير، السياسات المالية والنقدية. الدار القومية للطباعة والنشر. القاهرة، د ت ن، ص 96.

² كنعان علي، اقتصادات المال والسياسيتين المالية والنقدية، منشورات دار الحسين، دمشق، 1997، ص 10.

المطلب الثالث: الرقابة على الدين العام

تلجأ السلطات الحكومية في مواجهة التضخم إلى عقد القروض وطرح الأسهم والسندات للاكتتاب من قبل الجمهور تعضيداً، لوسائل الرقابة المالية الأخرى كاستنفاد الضريبة لطاقتها، فهي تهدف إلى امتصاص السيولة النقدية الفائضة لدى الأعوان الاقتصاديين وتحويلها إلى الخزينة العمومية¹ لإعادة التوازن بين العرض الكلي والطلب الكلي للسلع والخدمات مما يسمح بتراجع المستوى العام للأسعار إلى مستوى التوازن الطبيعي وتتوقف فعالية هذه الأداة مثلها مثل سياسة السوق المفتوحة في السياسة النقدية على مدى تطور السوق المالية، و تفضيلات الأفراد لاستثمار أصولهم المالية في قروض حكومية . فالرقابة على الدين العام كآلية تعمل على تجميد القوة الشرائية الزائدة في الأسواق، فالحكومة تستطيع الاقتراض من الجمهور بهدف امتصاص الفائض من مداخيل الأفراد وتقليل انفاقهم في سوق السلع، ويفترض أنها لا تقوم بإنفاق هذه القروض في مشاريعها المختلفة، حيث أن الهدف ليس إحلال الدولة مكان القطاع الخاص في الانفاق، إنما إنقاص ما أمكن من الانفاق سواء من قبل الحكومة أو الأفراد. وقد يعترض على هذا المبدأ من أن الحكومة تتحمل نفقات على الدين العام على شكل فائدة يحصل عليها الافراد على قروضهم، في حين تحتفظ بهذه القروض على شكل جزء عاطل في خزانتها، مما يؤدي إلى تحملها خسارة، إلا أن التضخم وما يلحقه من آثار سلبية تفوق كثيرا دفع الفائدة على أصل ثابت لا يدر دخلاً².

¹ مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام " دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2002، ص51.

² غازي عناية المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار البيارق للنشر، عمان الأردن، 1998، ص 173.

خلاصة الفصل الثاني

يعتبر التضخم من الظواهر التي تحدث اختلالاً كبيراً في أي اقتصاد ولقد اختلف في إعطائها تعريف موحد فمنهم من يعتبرها أنها ظاهرة نقدية ويتم تفسيره من خلال التوسع النقدي والزيادة في النفقات، ومنه يعتبرها ظاهرة سعرية ويفسره من خلال نتائج المتمثلة في ارتفاع مستويات الأسعار .

يرجع التضخم في جوهره إلى اضطراب قوى الإنتاج وعدم كفايتها في الوفاء بحاجات الأفراد المتزايدة، وبعبارة أدق ينشأ التضخم نتيجة الإفراط في الطلب على السلع والخدمات، هذا ما يؤدي إلى زيادة الإنفاق الحكومي وبالتالي حدوث حالة عجز في الموازنة العامة للدولة، نتيجة ضعف الإيرادات مقارنة بالإنفاق الحكومي، هذا ما يدفع الدولة لزيادة الكتلة النقدية بدون زيادة الإنتاج وهو ما يؤدي إلى التضخم .

كما يمكن أن يحدث التضخم نتيجة زيادة تكاليف الإنتاج (الأجور، المواد الأولية... الخ)، أو نتيجة استيراد السلع والخدمات من الخارج بأسعار مرتفعة .

ولقد عرفنا من خلال هذا الفصل الطرق المختلفة لكيفية حساب التضخم والفرق بينهما، فوجدنا أن الجزائر تستخدم مؤشر أسعار الاستهلاك في حساب التضخم، ولكن من خلال حسابنا للتضخم بطريقة المكش الضمني وجدنا ان معدل التضخم يختلف كثيرا عنه في الطريقة الأولى لذا نوصي باستخدام الطريقة الثانية لأنها تعتبر أوسع في تفسيرها للتضخم نتيجة إدراجها لجميع العوامل الاقتصادية .

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لتأثير السياسة

المالية على التضخم في الجزائر

الفصل الثالث

الدراسة القياسية لتأثير السياسة المالية على التضخم في الجزائر

اعتمدت الجزائر عدة سياسات بهدف التحكم في معدلات التضخم، منها السياسة المالية التي تركز في تحليلها للتضخم على فرضية ارتفاع الأسعار الناجم عن زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي، ومن هذا المنطلق سوف نتعرض لتطور كل من السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة من 2000-2022م، مع اجراء دراسة قياسية لمعرفة مدى تأثير أدوات السياسة المالية على معدلات التضخم.

المبحث الأول: واقع السياسة المالية والتضخم في الجزائر

من خلال هذا المبحث سنحاول التطرق لتطور السياسة المالية ومعدلات التضخم في الجزائر.

المطلب الأول: تطور السياسة المالية في الجزائر

يمكن تبين واقع السياسة المالية في الجزائر من خلال التعرض إل تطور كل من: النفقات العامة، الإيرادات العامة، صندوق ضبط الإيرادات، والقروض العامة للدولة.

الفرع الأول: النفقات العامة

نستعرض تطور النفقات العامة في الجزائر من خلال الجدول رقم (01).

الجدول رقم (01): تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 م

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
النفقات	1178,2	1321,8	1550,6	1639,5	1888,0	2052,7
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
النفقات	2453,0	3108,6	4191,0	4246,3	4466,9	5853,5
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017

النفقات	7058,3	6024,1	6995,7	7656,1	7297,4	7282,6
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	
النفقات	7732,0	7741,3	6902,8	7436,1	9660,0	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

مع بداية سنوات 2000م عرفت سياسة الإنفاق العام ارتفاعا غير مسبوق خاصة بعد إطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي، حيث تضاعف الحجم المطلق للنفقات العامة ست مرات بداية من سنة 2000م. حيث انتهجت الجزائر سياسة مالية توسعية بفضل ارتفاع أسعار المحروقات، أي أن السياسة الاقتصادية بالجزائر تدعم الطلب الكلي وفقا للرؤية الكينزية، مستعينة بالوفورات الادخارية المتراكمة منذ سنة 2000م، الامر الذي سمح لها بالحفاظ على مستويات إنفاق عالية نسبيا إلى غاية 2022م. تتابعت بداية من برنامج الإنعاش الاقتصادي من سنة 2001-2004م¹، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو من سنة 2005-2009م، والبرنامج الخماسي 2010-2014م، فبرنامج توطيد النمو 2015-2019م².

ففي سنة 2000م كانت النفقات العامة 1178,122 مليار دج، فأخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 7058,173 مليار دج سنة 2012م، ثم انخفضت إلى 6024,131 مليار دج سنة 2013م، ثم عاودت الارتفاع إلى أن بلغت 7656,331 مليار دج سنة 2015م، ثم انخفضت إلى أن بلغت 7282,630 مليار دج سنة 2017م، ثم ارتفعت إلى أن بلغت 7741,345 مليار دج سنة 2019م، وفي سنة 2020م انخفضت إلى 6902,887 مليار دج، وبعدها بدأت في الارتفاع إلى أن بلغت 9660 مليار دج سنة 2022م.

الفرع الثاني: الإيرادات العامة

نستعرض تطور الإيرادات العامة في الجزائر من خلال الجدول رقم (02).

¹ تقرير بنك الجزائر، 2004م، ص ص 63-69.

² تقرير بنك الجزائر، 2011م، ص ص 80-83.

الجدول رقم (02): تطور الإيرادات العامة في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 م

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
الإيرادات	1578,1	1505,5	1603,2	1974,5	2228,7	3082,5
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الإيرادات	3639,8	3687,8	5111,0	3676,0	6392,9	5790,1
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
الإيرادات	6339,3	5940,9	5738,4	5103,1	5110,1	6047,9
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	
الإيرادات	6826,9	6601,6	5640,9	6597,5	9467,3	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

يعتمد النظام الضريبي في الجزائر على إيرادات عادية متمثلة في: الضرائب المباشرة مشتملة على الرسوم وحقوق الطابع والتسجيل، الضرائب على الدخل وعلى الأرباح وإيرادات أملاك الدولة... والضرائب غير المباشرة متمثلة في الضرائب على الانفاق كالرسم على القيمة المضافة، الحقوق الجمركية. والمورد الثاني هي الجباية البترولية التي تعد الممول الأساسي لميزانية الدولة، بالإضافة إلى الهبات.

عرفت الإيرادات العمومية ارتفاعا بداية من سنة 2000م، حيث ارتفعت من 950,5 مليار دج سنة 1999م إلى 1578,1 مليار دج نتيجة تحسن أسعار المحروقات، ثم تراجعت سنة 2001م إلى 1505,5 مليار دج حين تهاوى سعر البرميل بسبب أحداث سبتمبر 2001م، ثم أخذت في الارتفاع إلى أن بلغت 5111 مليار دج سنة 2008م¹، ثم تراوحت بين انخفاض وارتفاع إلى أن بلغت 6339,3 مليار دج سنة

¹ ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مقال منشور بمجلة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد رقم: 12، 2012، ص ص 13-144.

2012م، وبداية¹ من سنة 2013م بدأت الجباية العامة في التراجع ومعها الجباية البترولية إلى غاية سنة 2016م نتيجة لتراجع أسعار النفط، وبسبب التغيرات في أسعار البترول ارتفعت الإيرادات العامة سنتي 2017م، 2018م إلى أن بلغت 6826,9 مليار دج، وفي سنتي 2019م و 2020م وبسبب تراجع حاصل الجباية البترولية كمورد أساسي في الحصيلة الجبائية انخفضت الإيرادات العامة إذ بلغت 6601,6 مليار دج، و5640,9 مليار دج عامي: 2019م و 2000م على التوالي. وفي سنتي 2021م و2022م ارتفعت الإيرادات العامة إلى أن بلغت 9467,3 مليار دج سنة 2022م.

الفرع الثالث: صندوق ضبط الإيرادات

نستعرض تطور صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر من خلال الجدول رقم (03).

الجدول رقم (03): تطور صندوق ضبط الإيرادات في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 م

الوحدة: مليار دج

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
رصيد الصندوق ضبط الإيرادات	00	232,14	171,53	27,98	320,89	721,69
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
رصيد الصندوق ضبط الإيرادات	1842,69	2931,05	3215,53	4280,07	4316,47	4842,84
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017
رصيد الصندوق ضبط الإيرادات	5381,70	5633,75	5563,51	4408,16	2073,85	784,46
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	

¹ زايدي حسيبة، بن سماعيل حياة، أزمة أسعار النفط 2015م وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر، مجلة الباحث الاقتصادي، 2016م، ص 218.

			305,53	00	رصيد الصندوق ضبط الإيرادات
--	--	--	--------	----	----------------------------

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

في ظل التقلبات التي تشهدها أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، فضلا على الاتجاه العام لدى الحكومة الوطنية في الاعتماد المباشر على عائدات المحروقات ذات الصفة المتقلبة التي تعتبر المصدر الرئيسي للإيرادات من العملة الصعبة، قامت الجزائر بإنشاء صندوق ضبط الإيرادات قصد تعزيز فعالية السياسة المالية. ويعتبر الصندوق أداة رئيسية للسياسة المالية في الجزائر منذ إنشائه سنة 2000م، حيث يفتح في حسابات الخزينة حسابا خاصا بعنوان صندوق ضبط الموارد، وتتمثل الوظيفة الأساسية له في امتصاص الفائض في الإيرادات النفطية التي تفوق السعر المرجعي للبرميل بعملة الدولار الأمريكي المقرر في قانون المالية لسنة ما وذلك بتحويله لبنوده، أما في حال انخفاض الإيرادات النفطية فيضمن تسوية العجز الذي قد يحدث في الميزانية والذي من المحتمل أن ينتج عنه آثار تضر بالاقتصاد الوطني، فنفقاته تشمل كل من ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية¹. إذ في سنة 2000م كان إيراد صندوق الضبط يساوي 232,14 مليار دج، ثم انخفض الرصيد لسنتين متتاليتين، وبداية من سنة 2004م أخذ في الارتفاع المستمر إلى أن وصل إلى 5633,75 مليار دج سنة 2013م. وخلال الفترة (2000م-2005م) لم تستخدم موارد الصندوق لتمويل عجز الموازنة، مما يعني استخدام طريقة القرض العام لتغطية العجز، وذلك للمحافظة على موارد الصندوق واستخدامها فقط لتمويل العجز الذي يحدث بسبب انهيار أسعار النفط تحت السعر المرجعي، كما تهدف الحكومة من وراء ذلك الحفاظ على استقرار الأسعار باعتبار تمويل العجز الموازني باستخدام موارد الصندوق يرفع حجم السيولة المتداولة في الاقتصاد مما يرفع الطلب الكلي والأسعار. كما أن لجوء الحكومة إلى استعمال الدين العام (البنوك التجارية وودائع الحسابات الجارية) لتمويل العجز يهدف إلى التحكم في معدلات التضخم من خلال التحكم في زيادة الطلب الكلي الناجمة عن ارتفاع حجم الانفاق العام بسبب تطبيق سياسة الإنعاش الاقتصادي خلال نفس الفترة.

¹ ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مقال منشور بمجلة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد رقم: 12، 2012، ص ص 139-144.

بداية من سنة 2006م بدأت الحكومة في تمويل جزء من عجز الموازنة من صندوق ضبط الموارد، مع المحافظة على معدلات منخفضة للتضخم، وذلك راجع إلى حالة الارتفاع المستمر لأسعار النفط الذي قلل مخاوف الحكومة من حدوث انهيار في أسعاره في المدى المتوسط. وفي سنة 2014م أخذت موارد الصندوق في الانخفاض بسبب تراجع أسعار النفط.

الفرع الرابع: القروض للدولة

قد تلجأ الدولة للقروض الداخلية أو الخارجية للنهوض بالاقتصاد الوطني، والجزائر في الفترة (2000م-2014م) كانت القروض المقدمة لها وخاصة من البنك المركزي منخفضة جدا، ما ساهم في انخفاض معدلات التضخم، وذلك نتيجة تحسن احتياطات الصرف ومداخيل النفط، فضلا على تراكم الادخار المالي لوجود موارد مالية متزايدة لصندوق ضبط الإيرادات بسبب الصرامة في الحفاظ على الاستقرار النقدي والابتعاد عن التمويل التضخمي. وبسبب أزمة انهيار أسعار النفط ارتفعت مرة أخرى القروض المقدمة للدولة وخاصة تلك المقدمة من طرف البنك المركزي، بسبب انخفاض احتياطي الصرف ومداخيل المحروقات. أما فيما يخص القروض الخارجية ونتيجة لارتفاع احتياطي الصرف وأسعار النفط بعد سنة 2000م تميزت هذه الفترة بانخفاض حجم المديونية الخارجية.

المطلب الثاني: تطور معدلات التضخم في الجزائر

نستعرض تطور معدلات التضخم في الجزائر من خلال الجدول رقم(04).

الجدول رقم (04): تطور معدلات التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022 م

الوحدة: %

السنوات	2000	2001	2002	2003	2004	2005
معدل التضخم	0,34	4,22	1,4	4,26	3,96	1,38
السنوات	2006	2007	2008	2009	2010	2011
معدل التضخم	2,31	3,68	4,86	5,74	3,91	4,52
السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017

معدل التضخم	8,89	3,25	2,92	4,78	6,4	5,6
السنوات	2018	2019	2020	2021	2022	
معدل التضخم	4,27	1,95	2,42	7,23	9,27	

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على تقارير بنك الجزائر

بدأت الجزائر تعرف فائضا في السيولة منذ سنة 2000م وذلك بسبب بداية الارتفاع في أسعار البترول، وهو ما يفسر الاتجاه العام نحو الارتفاع في معدلات التضخم والذي يمكن تفصيله خلال هذه الفترة كالآتي:

سنة 2000م كان معدل التضخم 0,34% وهو أدنى معدل تعرفه الجزائر منذ الاستقلال، وهذا نتيجة الإصلاحات المتبعة وفعالية السياسة النقدية المتبعة وضبط الأسعار وتقليص نمو الكتلة النقدية ما تراجع عنه مستوى الطلب الكلي. سنة 2001م ارتفع إلى 4,22% بسبب زيادة الأرصدة النقدية الصافية الناجمة عن تحسن أسعار البترول، والانطلاق في تنفيذ برنامج الإنعاش الاقتصادي (2001-2004)، لينخفض إلى 1,4% سنة 2002م نتيجة الانخفاض في الكتلة النقدية، ثم ارتفع إلى 4,26% سنة 2003م، والذي يمكن ارجاعه إلى نمو السيولة المصرفية¹.

سنة 2004م مثلت نهاية المخطط الخماسي، وبسبب التوسع في الانفاق العمومي، بالإضافة إلى ضعف الإنتاج الفلاحي الذي تسبب في احداث خلل بين الطلب الكلي والعرض الكلي، ارتفع معدل التضخم إلى 3,96%. وفي سنة 2005م انخفض معدل التضخم ليصل إلى 1,38% وها راجع لانخفاض أسعار المواد الغذائية وبعودة سعر البترول إلى مستواه الطبيعي، وكذا انخفاض معدل السيولة المصرفية². وفي سنة 2006م ارتفع إلى 2,31% ليرتفع سنة 2007م إلى 3,68% وذلك راجع إلى ارتفاع أسعار الجملة للخضر والفواكه، ونمو السيولة النقدية. واستمر في الارتفاع سنتي: 2008م

¹ تقرير بنك الجزائر، 2013، ص ص 10-12.

² رايس فوضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000م-2011م)، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان: 61-62، 2013م، ص 204.

و2009م ليصل إلى 4,86% و5,74% على التوالي، نتيجة الأزمة العالمية سنة 2008م التي أدت إلى ارتفاع سعر الصرف الأورو مقابل الدولار، ما تسبب في ارتفاع أسعار السلع المستوردة¹

في سنة 2010م انخفض معدل التضخم إلى 3,91% وهذا راجع لانخفاض أسعار المواد الغذائية الطازجة، وفي سنتي 2011م و2012م إلى 4,52% و8,89% على التوالي، وهذا راجع للنمو السريع وارتفاع الكتلة النقدية وكذا ارتفاع أسعار السلع المستوردة².

تراجع معدل التضخم سنتي 2013م و2014م ليصل 3,25% و2,92% على التوالي نتيجة التوجه الجديد للسياسة النقدية التي أصبح هدفها استهداف التضخم والتحكم فيه³. إلا أنه وفي السنوات التالية: 2015م، 2016م، 2017م، أخذ في الارتفاع إلى 4,78%، 6,4%، 5,6%، وذا راجع لانخفاض أسعار البنزول المستمر، وحسب ما جاء في التقرير السنوي لبنك الجزائر 2017م أن تفسير الارتفاع لا يعود إلى المحددات الكلاسيكية للتضخم (تطور الكتلة النقدية، تغير معدل الصرف، الأسعار العالمية للمنتجات الأساسية، التضخم المستورد)⁴. وفي سنتي 2018م و2019م انخفض معدل التضخم إلى 4,27% و1,95% نتيجة تحرك الدولة لتخفيضه والتحكم أكثر في الأسعار⁵.

وفي سنة 2020م عاد مستوى التضخم إلى الارتفاع، إذ بلغ 2,42% وهو راجع إلى ارتفاع أسعار السلع الغذائية والمنتجات الفلاحية الطازجة، والمنتجات الغذائية الصناعية، والسلع المعملية والخدمات⁶. وفي سنتي 2021م و2022م ارتفع معدل التضخم إلى 7,23% و9,27% نتيجة الارتفاع الدولي في الأسعار بسبب عودة ظهور جائحة كورونا، التي أدت إلى ارتفاع أسعار الطاقة وأسعار العديد من المواد الأولية، وخاصة المواد الغذائية. مما تسبب في ارتفاع درجة عدم اليقين للآفاق الاقتصادية العالمية والوطنية⁷.

¹ ياسين عبدالله، دور سياسة سعر الصرف في الرفح من فعالية السياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014، ص 136.

² تقرير بنك الجزائر، 2017، ص ص 20-22.

³ تقرير بنك الجزائر، 2015، ص 16.

⁴ تقرير بنك الجزائر، 2017، ص 5.

⁵ المرجع نفسه.

⁶ تقرير بنك الجزائر، 2021، ص ص 142-143.

⁷ تقرير بنك الجزائر، 2022، ص 44.

المبحث الثاني: قياس أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة (2000-2022)

لقياس أثر السياسة المالية على التضخم في الجزائر باستخدام البيانات السنوية لسلاسل الزمنية خلال الفترة (2000-2022)، وتماشيا مع التوجهات الحديثة في تحليل السلاسل الزمنية، والتي تجعل من العلاقات الاقتصادية قابلة للقياس تم استخدام منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL والتي يتم تطبيقها في العينات الصغيرة كما هو الحال في هذه الدراسة.

المطلب الأول: متغيرات الدراسة والنموذج القياسي المستخدم

فيما يلي سيتم عرض متغيرات الدراسة والنموذج القياسي المستخدم:

الفرع الأول: متغيرات الدراسة

يتأثر التضخم بمجموعة من المتغيرات من بينها الانفاق الحكومي، الدين الداخلي، الإيرادات العامة حيث تم اختيار هذه المتغيرات وذلك بالاستناد على النظرية الاقتصادية والدراسات السابقة، وتتمثل هذه المتغيرات فيما يلي:

- المتغير التابع:
- التضخم: ويرمز له بالرمز INF.
- المتغيرات المفسرة: والمتمثلة في:
- الانفاق الحكومي: ويرمز له بالرمز GOV؛
- الإيرادات العامة: ويرمز له بالرمز TX؛
- الدين الداخلي: ويمز له بالرمز D.
- ويلخص الجدول الموالي متغيرات الدراسة:

الجدول رقم (5): التعريف بمتغيرات الدراسة

اسم المتغير	الرمز	الوحدة	مصدر البيانات
لوغاريتم الدين الخارجي	D	مليار دج	بنك الجزائر
لوغاريتم الانفاق الحكومي	GOV	مليار دج	بنك الجزائر
لوغاريتم الإيرادات العامة	TX	مليار دج	بنك الجزائر
التضخم	INF	%	البنك الدولي

المصدر: من إعداد الطالب

الفرع الثاني: التعريف بالطريقة المستخدمة

لاختبار فرضيات الدراسة ومعرفة مدى تأثير السياسة المالية على التضخم في الجزائر خلال الفترة 2000-2022، تم استخدام إحدى الطرق القياسية، وهي منهجية الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL. تم تطويرها من قبل كل من Shin And Sun (1998) و Pesaran (1997) و Pesaran And AL. حيث ما يميز هذا الاختبار عن بقية الاختبارات بأنه لا يتطلب تكامل السلاسل الزمنية من نفس الدرجة. ويتميز النموذج عن غيره من النماذج فيما يلي:¹

- قدرة على التمييز بين المتغيرات التوضيحية والمتعددة؛
- التخلص من المشكلات المتعلقة بحذف المتغيرات ومشكلات الارتباط الذاتي؛
- المقدرات الناتجة عن هذه الطريقة تكون غير متحيزة وكفأه، لأنها تساهم في منع حدوث الارتباط الذاتي؛
- يطبق هذا النموذج فيما إذا كانت المتغيرات مستقرة في قيمتها أي متكاملة من الرتبة $I(0)$ أو متكاملة من الرتبة واحد $I(1)$ أو من الرتبة نفسها؛

¹ أحلام وفاء رماش، زواري فرحات سليمان، دور قطاع النقل في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1980-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، الملتقى الدولي: عصنة قطاع النقل ودوره في التحول الاقتصادي في الدول النامية (الطبعة الأولى حول عصنة قطاع النقل ودوره في التحول الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2020، ص ص 17-18.

- يمكن تطبيقه في حالة ما إذا كان حجم العينة صغيرا؛
 - يأخذ عدد كافي من فترات التخلف الزمني للحصول على أفضل مجموعة من البيانات.
- وبصورة أشمل تكون الصيغة العامة لنموذج ARDL مكون من متغير تابع Y وعدد K ومن المتغيرات التفسيرية X_1, X_2, \dots, X_k على النحو التالي:

$$\Delta Y_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta Y_{t-i} + \sum_{i=0}^{q_1} \beta_{2i} \Delta X_{1t-i} + \sum_{i=0}^{q_2} \beta_{3i} \Delta X_{2t-i} + \dots + \sum_{i=0}^{q_k} \beta_k \Delta X_{kt-i} + \dots + \alpha_1 Y_{t-1} + \alpha_2 X_{1t-1} + \alpha_3 X_{2t-1} + \dots + \alpha_k X_{kt-1} + \varepsilon_t$$

حيث أن:

- C : الحد الثابت؛
- Δ : الفروق من الدرجة الأولى؛
- K : عدد المتغيرات؛
- q_1, q_2, \dots, q_k : فترات إبطاء للمتغيرات المفسرة X_1, X_2, \dots, X_k على التوالي؛
- P : فترة إبطاء المتغير التابع Y ؛
- β : معامل العلاقة قصيرة الأجل؛
- α : معامل العلاقة طويلة الأجل؛
- ε_t : حد الخطي العشوائي.

وللتحقق من وجود علاقة طويلة المدى بين المتغير التابع (التضخم) والمتغير المستقل (السياسة

المالية) يتم استخدام اختبار علاقة التكامل المشترك وفق نموذج ARDL من خلال فرضيتين:

- فرضية العدم، عدم وجود تكامل مشترك بين متغيرات الداخلة في النموذج، والتي تتمثل في:

$$\alpha_1 = \alpha_2 = \alpha_3 = \alpha_4 = \alpha_5 = \alpha_6 = 0$$

- الفرضية البديلة، وجود تكامل مشترك بين متغيرات الداخلة في النموذج، والتي تتمثل في:

$$\alpha_1 \neq \alpha_2 \neq \alpha_3 \neq \alpha_4 \neq \alpha_5 \neq \alpha_6 \neq 0$$

ونقارن قيمة إحصائية لفيشر F-statistic المحسوبة مع القيم الجدولية التي وضعها Narayan (2005). وفق ثلاث حالات:

- إذا كانت $F_{statistic}$ أكبر من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نفرض فرضية العدم ونقبل الفرض البديل الذي ينص على وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- إذا كانت $F_{statistic}$ أقل من الحد الأعلى المقترح للقيم الحرجة، فإننا نقبل فرضية العدم التي تنص على عدم وجود علاقة توازنية طويلة الأجل بين متغيرات الدراسة.
- إذا كانت $F_{statistic}$ بين قيم الحدين الأدنى والأعلى المقترحة للقيم الحرجة، فإن النتائج سوف تكون غير محددة ويعني ذلك عدم القدرة على اتخاذ القرار لتحديد عما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات من عدمه.

ويمكن تلخيص خطوات تطبيق نموذج ARDL فيما يلي:¹

- إجراء اختبارات السكون للسلاسل الزمنية؛
- تقدير نموذج ARDL وتحديد رتبة النموذج حسب معيار AIC؛
- إجراء اختبار الحدود Bound test؛
- استخراج الاستجابة القصيرة الأجل ومعامل تصحيح الخطأ والعلاقة الطويلة الأجل؛
- التأكد من سلامة النموذج من خلال الاختبارات القياسية المختلفة.

صياغة النموذج وذلك بإدخال النصف اللوغاريتمي على النحو التالي، حيث أن:

¹ أحلام وفاء رماش، زواري فرحات سليمان، أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، مجلة المجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2021، ص 254.

$$INF = \beta_0 + \beta_1 LGOV + \beta_2 ITX + \beta_3 ID + \varepsilon_t$$

حيث أن:

INF: التضخم؛

LGOV: الانفاق الحكومي؛

ITX: الإيرادات العامة؛

ID: الدين الداخلي؛

ε_t : الحد العشوائي.

المطلب الثاني: اختبار استقراره السلاسل الزمنية

الجدول رقم (6): نتائج اختبار فليبس بيرون Phillips-Perron

		UNIT ROOT TEST TABLE (PP)			
<u>At Level</u>		INF	LD	LGOV	LTX
With Con...	t-Statistic	-2.9428	0.9720	-2.9496	-1.2536
	Prob.	0.0565	0.9946	0.0558	0.6317
		*	n0	*	n0
With Con...	t-Statistic	-3.5075	-1.1372	-1.1920	-1.9056
	Prob.	0.0633	0.8988	0.8872	0.6176
		*	n0	n0	n0
Without C...	t-Statistic	0.0808	2.0694	3.3780	2.2938
	Prob.	0.6981	0.9879	0.9994	0.9926
		n0	n0	n0	n0
<u>At First Difference</u>		d(INF)	d(LD)	d(LGOV)	d(LTX)
With Con...	t-Statistic	-8.6562	-3.7075	-3.6657	-6.2154
	Prob.	0.0000	0.0119	0.0130	0.0000
		***	**	**	***
With Con...	t-Statistic	-10.1864	-4.3030	-4.3395	-6.3830
	Prob.	0.0000	0.0139	0.0130	0.0002
		***	**	**	***
Without C...	t-Statistic	-7.2827	-3.2417	-2.5672	-5.0700
	Prob.	0.0000	0.0026	0.0130	0.0000
		***	***	**	***

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12

أظهرت نتائج اختبار فليبس بيرون (PP) الذي يكشف عن جذر الوحدة أن كل من الانفاق الحكومي، التضخم، الدين الداخلي والإيرادات العامة غير مستقرة عند المستوى (0)، وعند اخذ الفروق الأولى أصبحت

هذه السلاسل مستقرة من الدرجة الأولى (1) | ومنه يتم قبول الفرضية البديلة (H_1) التي تنص على عدم وجود جذر الوحدة، وأي عدم وجود جذر الوحدة.

المطلب الثالث: تقدير نموذج ARDL

ويمكن تقدير نموذج (ARDL) من المعادلة السابقة الذي يقيس العلاقة طويلة الأجل وقصيرة الأجل ويأخذ الصيغة التالية:

$$\begin{aligned} \Delta INF_t = c + \sum_{i=1}^p \beta_{1i} \Delta INF_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_1} \beta_{2i} \Delta IGOV_{t-i} + \sum_{i=1}^{q_2} \beta_{3i} \Delta ITX_{t-i} \\ + \sum_{i=1}^{q_3} \beta_{4i} \Delta ID_{t-i} + \alpha_1 INF_{t-1} + \alpha_2 IGOV_{t-1} + \alpha_3 ITX_{t-1} \\ + \alpha_4 ID_{t-1} + \varepsilon_t \end{aligned}$$

الفرع الأول: اختبار الحدود

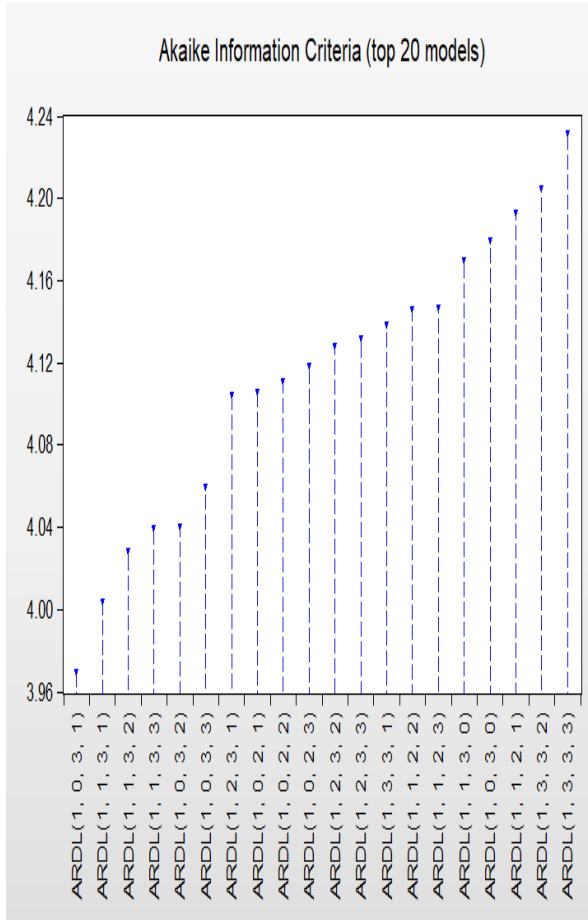
قبل عملية تقدير النموذج لابد من تحديد فترات الإبطاء المثلى.

أولاً: تحديد فترات الإبطاء المثلى لنموذج Ardl

يبين الشكل والجدول الموالي فترات الإبطاء المثلى للنموذج Ardl

الجدول رقم (7): تحديد فترة الإبطاء المثلى

الشكل رقم (1): تحديد فترة الإبطاء المثلى



Model Selection Criteria Table
Dependent Variable: INF
Date: 05/05/24 Time: 13:01
Sample: 2000 2022
Included observations: 20

Model	LogL	AIC*	BIC	HQ	Adj. R-sq	Specification
51	-30.691411	3.969141	4.417221	4.056611	0.497615	ARDL(1, 0, 3, 1)
35	-30.038950	4.003895	4.501761	4.101084	0.482282	ARDL(1, 1, 3, 1)
34	-29.278390	4.027839	4.575492	4.134747	0.466886	ARDL(1, 1, 3, 2)
33	-28.390178	4.039018	4.636457	4.155644	0.451220	ARDL(1, 1, 3, 3)
50	-30.397137	4.039714	4.537580	4.136902	0.463402	ARDL(1, 0, 3, 2)
49	-29.592007	4.059201	4.606853	4.166108	0.449902	ARDL(1, 0, 3, 3)
19	-30.038707	4.103871	4.651523	4.210778	0.424772	ARDL(1, 2, 3, 1)
55	-33.055329	4.105533	4.503826	4.183284	0.416673	ARDL(1, 0, 2, 1)
54	-32.105454	4.110545	4.558625	4.198015	0.421308	ARDL(1, 0, 2, 2)
53	-31.183635	4.118364	4.616230	4.215552	0.419494	ARDL(1, 0, 2, 3)
18	-29.276223	4.127622	4.725062	4.244249	0.400377	ARDL(1, 2, 3, 2)
17	-28.319649	4.131965	4.779191	4.258310	0.377231	ARDL(1, 2, 3, 3)
3	-29.380788	4.138079	4.735518	4.254705	0.394074	ARDL(1, 3, 3, 1)
38	-31.460679	4.146068	4.643934	4.243257	0.403187	ARDL(1, 1, 2, 2)
37	-30.465074	4.146507	4.694160	4.253415	0.399716	ARDL(1, 1, 2, 3)
36	-32.695770	4.169577	4.617656	4.257047	0.386118	ARDL(1, 1, 3, 0)
52	-33.795400	4.179540	4.577833	4.257291	0.371866	ARDL(1, 0, 3, 0)
39	-32.928994	4.192899	4.640979	4.280369	0.371633	ARDL(1, 1, 2, 1)
2	-29.042566	4.204257	4.851483	4.330602	0.330543	ARDL(1, 3, 3, 2)
1	-28.313665	4.231367	4.928379	4.367431	0.273871	ARDL(1, 3, 3, 3)
58	-34.418162	4.241816	4.640109	4.319567	0.331504	ARDL(1, 0, 1, 2)
21	-30.441527	4.244153	4.841592	4.360779	0.326268	ARDL(1, 2, 2, 3)
56	-35.452926	4.245293	4.593799	4.313325	0.315654	ARDL(1, 0, 2, 0)
22	-31.454757	4.245476	4.793128	4.352383	0.337267	ARDL(1, 2, 2, 2)
59	-35.510927	4.251093	4.599599	4.319125	0.311673	ARDL(1, 0, 1, 1)
20	-32.692954	4.269295	4.767162	4.366484	0.324920	ARDL(1, 2, 3, 0)
7	-31.726103	4.272610	4.820263	4.379518	0.319038	ARDL(1, 3, 2, 1)
60	-36.741360	4.274136	4.572856	4.332449	0.277152	ARDL(1, 0, 1, 0)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12

تحديد فترات الإبطاء تلقائيا بالاعتماد على معيار (Akaike) الذي يعطي أقل قيمة إحصائية ومنه

النموذج $Ardl(1,0,3,1)$.

ثانيا: نتائج اختبار الحدود **The Bound Test**

للتأكد من وجود علاقة توازنية طويلة المدى بين السياسة المالية والتضخم في الجزائر تم استخدام

اختبار التكامل المشترك بالاعتماد اختبار الحدود (F-Bounds Test) كما هو مبين في الجدول الموالي:

الجدول رقم (8): نتائج اختبار الحدود (The Bound Test)

F-Bounds Test		Null Hypothesis: No levels relationship		
Test Statistic	Value	Signif.	I(0)	I(1)
Asymptotic: n=1000				
F-statistic	4.838361	10%	2.37	3.2
k	3	5%	2.79	3.67
		2.5%	3.15	4.08
		1%	3.65	4.66
Finite Sample: n=30				
Actual Sample Size	20	10%	2.676	3.586
		5%	3.272	4.306
		1%	4.614	5.966

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12

أظهرت نتائج الجدول رقم (8) أن القيمة إحصائية لفisher المحسوبة $F=(F- 4.838361)$ أكبر من القيم الجدولية للحد الأعلى والدنيا عند مستويات معنوية الإحصائية 10%، 5%، و10%، وعليه يتم قبول الفرض البديل (H_1) الذي يؤكد وجود تكامل مشترك بين متغيرات النموذج، أي وجود علاقة طويلة المدى بين السياسة المالية والتضخم.

ثالثا: تقدير نموذج ARDL

تبين نتائج الجدول أدناه، أن قيمة احصائية فيشر المحسوبة ($P=0.033482$) أقل من مستوى المعنوية (5%) ومنه يتم قبول الفرضية البديلة التي تؤكد أن النموذج ذو معنوية إحصائية وبالتالي يمكن الاعتماد عليه في عملية التحليل الاقتصادي. ولقياس جودة النموذج تم الاعتماد على معامل التحديد حيث بلغت قيمتها $R^2=0.709146$ ، مما يعني أن السياسة المالية تفسر 70.9146% من التغير في التضخم، والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، كما بينت النتائج أن كل من متغير الانفاق الحكومي والدين والإيرادات العامة المبطأة بفترة واحدة معنوية احصائية عند 5 و10% كما هو موضح في الجدول الموالي:

الجدول رقم (9): نتائج تقدير نموذج ARDL

Dependent Variable: INF
 Method: ARDL
 Date: 05/05/24 Time: 13:11
 Sample (adjusted): 2003 2022
 Included observations: 20 after adjustments
 Maximum dependent lags: 1 (Automatic selection)
 Model selection method: Akaike info criterion (AIC)
 Dynamic regressors (3 lags, automatic): LD LGOV LTX
 Fixed regressors: C
 Number of models evaluated: 64
 Selected Model: ARDL(1, 0, 3, 1)

Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.*
INF(-1)	0.223449	0.252359	0.885442	0.3949
LD	3.381901	1.754980	1.927030	0.0802
LGOV	50.66559	13.48493	3.757201	0.0032
LGOV(-1)	-8.490034	13.02387	-0.651882	0.5279
LGOV(-2)	-0.808059	12.25384	-0.065943	0.9486
LGOV(-3)	-20.38106	11.89989	-1.712710	0.1148
LTX	-11.73841	7.223595	-1.625009	0.1324
LTX(-1)	-12.82839	6.411263	-2.000915	0.0707
C	23.31567	17.81181	1.309001	0.2172
R-squared	0.709146	Mean dependent var		4.579948
Adjusted R-squared	0.497615	S.D. dependent var		2.135594
S.E. of regression	1.513690	Akaike info criterion		3.969141
Sum squared resid	25.20384	Schwarz criterion		4.417221
Log likelihood	-30.69141	Hannan-Quinn criter.		4.056611
F-statistic	3.352450	Durbin-Watson stat		1.561597
Prob(F-statistic)	0.033482			

*Note: p-values and any subsequent tests do not account for model selection.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12

الفرع الثاني: الاختبارات التشخيصية

يتم في هذه المرحلة التأكد من جودة النموذج المقدر من المشاكل من خلال الاعتماد على الاختبارات

التالية:

أولاً: مشكل الارتباط الذاتي

الجدول رقم (10): نتائج اختبارات الارتباط الذاتي

Breusch-Godfrey Serial Correlation LM Test

F-statistic	2.484274	Prob. F(2,9)	0.1383
Obs*R-squared	7.113908	Prob. Chi-Square(2)	0.0285

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12

بينت نتائج الجدول رقم (10) أن قيمة احتمالية $Prob.F(0.13)$ ، أكبر من مستوى المعنوية (5%)، ما يعني قبول الفرضة الصفرية (H_0) التي تنص على عدم وجود مشكل الارتباط الذاتي، ومنه النموذج المقدر لا يحتوي على مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

ثانياً: عدم تجانس التباين (Heteroskedasticity Test: ARCH)

الجدول رقم (11): نتائج اختبارات عدم تجانس التباين

Heteroskedasticity Test: ARCH

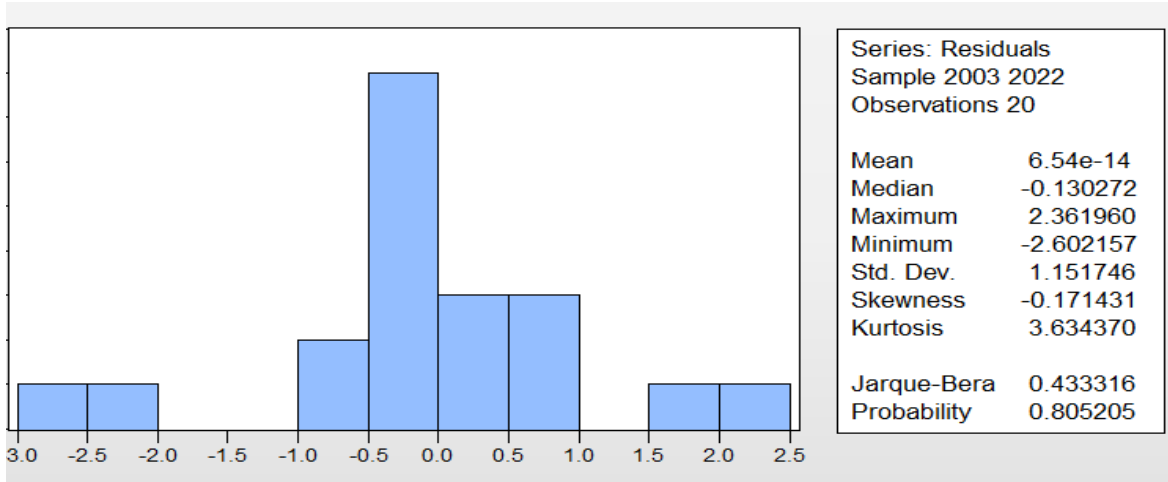
F-statistic	1.047771	Prob. F(1,17)	0.3204
Obs*R-squared	1.103053	Prob. Chi-Square(1)	0.2936

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12

تشير نتائج اختبار أن قيمة احتمالية الاختبار $Porob F(0.3204)$ غير معنوية عند مستوى المعنوية (5%)، ما يعني قبول الفرضة الصفرية (H_0)، ما يؤكد خلو النموذج المقدر من مشكلة عدم ثبات تباين الأخطاء.

ثالثا: التوزيع الطبيعي

الشكل رقم (2): اختبار التوزيع الطبيعي

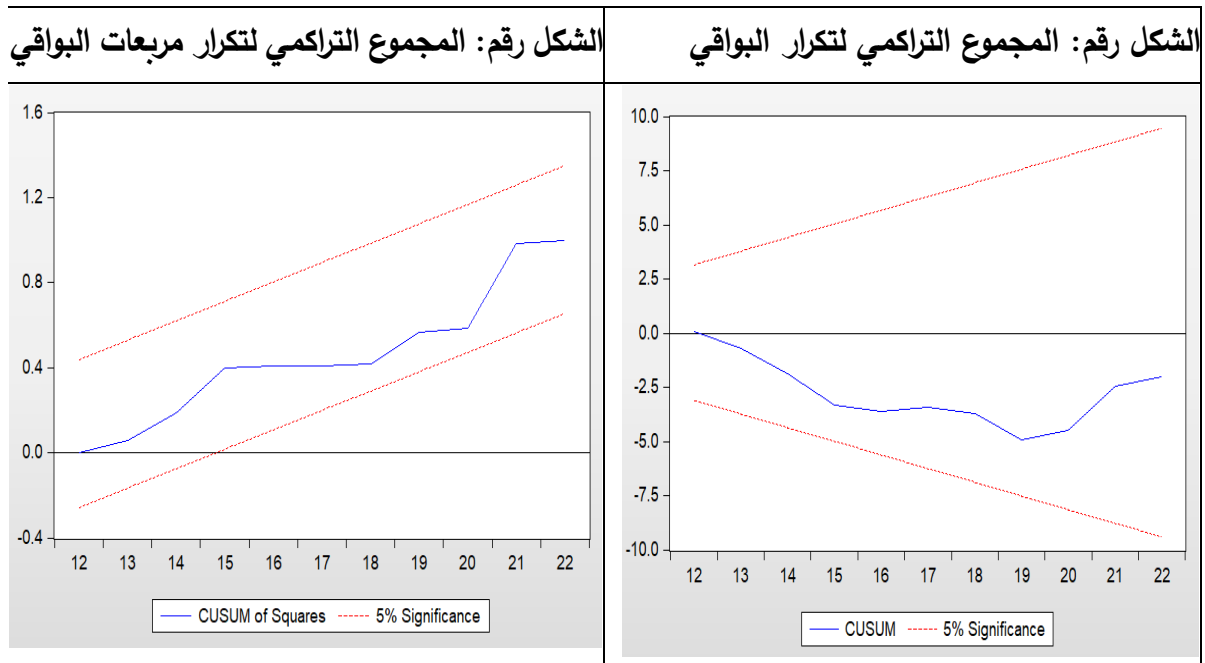


المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12

بينت نتائج الشكل رقم (02) أن احتمال إحصائية جاك-بيرا Jarque-Bera أكبر من مستوى المعنوية 5%، وعليه البواقي تتبع التوزيع الطبيعي.

رابعا: اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج

الشكل رقم (3): اختبار الاستقرار الهيكلي للنموذج



المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12

بينت النتائج أن الشكل البياني لإحصاء الاختبارين المجموع التراكمي لتكرار البواقي والمجموع التراكمي لتكرار مربعات البواقي يقع داخل الحدود الحرجة عند مستوى المعنوية (5%)، ما يؤكد استقراره المعلمات النموذج في الأجل القصير والطويل.

الفرع الثالث: تقدير النماذج

سنقوم في هذا الفرع بتقدير نماذج الدراسة قصيرة الأجل وطويلة الأجل، والإجابة عن فرضيات الدراسة.

أولاً: تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة القصيرة الأجل

الجدول رقم (12): تقدير نموذج تصحيح الخطأ والعلاقة قصيرة الأجل

ARDL Error Correction Regression

Dependent Variable: D(INF)

Selected Model: ARDL(1, 0, 3, 1)

Case 2: Restricted Constant and No Trend

Date: 05/05/24 Time: 13:40

Sample: 2000 2022

Included observations: 20

ECM Regression				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
D(LGOV)	50.66559	7.754459	6.533736	0.0000
D(LGOV(-1))	21.18912	6.587304	3.216660	0.0082
D(LGOV(-2))	20.38106	7.618043	2.675367	0.0216
D(LTX)	-11.73841	3.938425	-2.980483	0.0125
CointEq(-1)*	-0.776551	0.135203	-5.743590	0.0001
R-squared	0.776454	Mean dependent var		0.392361
Adjusted R-squared	0.716841	S.D. dependent var		2.435974
S.E. of regression	1.296247	Akaike info criterion		3.569141
Sum squared resid	25.20384	Schwarz criterion		3.818074
Log likelihood	-30.69141	Hannan-Quinn criter.		3.617735
Durbin-Watson stat	1.561597			

* p-value incompatible with t-Bounds distribution.

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12

1. معامل تصحيح الخطأ

تبلغ قيمة هذا المعامل $(0.776551) = \text{CointEq}(-1)$ ، وهو سالب ومعنوي إحصائياً عند مستوى 5% كما أن إشارته سالبة (-)، مما يعني وجود تكامل مشترك بين متغيرات الدراسة. وتشير قيمة معلمة حد تصحيح الخطأ أن معدل التضخم يعتدل نحو قيمته التوازنية في المدى الطويل بنسبة 77%.

2. تقدير العلاقة قصيرة المدى

- نقبل الإشارة الموجبة لمعلمة المتغير الانفاق الحكومي لان القيمة الاحتمالية $(\text{prob}=0.00000)$ أقل من 5%، والتي تدل على وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والتضخم في المدى القصير بحيث إذا زاد الانفاق الحكومي بنسبة 1% فإن معدل التضخم يزيد تقريبا بنسبة 50.66%.
- نقبل الإشارة السالبة لمعلمة المتغير الإيرادات الضريبية لان القيمة الاحتمالية $(\text{prob}=0.00000)$ أقل من 5%، والتي تدل على وجود علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والتضخم في المدى القصير بحيث إذا زادت الإيرادات الضريبية بنسبة 1% فإن معدل التضخم ينخفض تقريبا بنسبة 11.738%.

ثانيا: تقدير العلاقة طويلة المدى

الجدول رقم (13): تقدير العلاقة الطويلة المدى

Levels Equation				
Case 2: Restricted Constant and No Trend				
Variable	Coefficient	Std. Error	t-Statistic	Prob.
LD	4.355027	2.845029	1.530750	0.1541
LGOV	27.02519	11.55363	2.339109	0.0392
LTX	-31.63578	16.12451	-1.961969	0.0756
C	30.02464	27.88713	1.076649	0.3047

EC = INF - (4.3550*LD + 27.0252*LGOV -31.6358*LTX + 30.0246)

المصدر: من إعداد الطالب بالاعتماد على مخرجات Eviews12

أشارت نتائج المدى الطويل إلى:

- نقبل الإشارة الموجبة لمعلمة المتغير الانفاق الحكومي لان القيمة الاحتمالية ($prob=0.00000$) اقل من 5%، والتي تدل على وجود علاقة طردية بين الانفاق الحكومي والتضخم في المدى الطويل بحيث إذا زاد الافاق الحكومي بنسبة 1% فإن معدل التضخم يزيد تقريبا بنسبة 27.02%.
- نقبل الإشارة السالبة لمعلمة المتغير الإيرادات العامة لان القيمة الاحتمالية ($prob=0.00000$) اقل من 5%، والتي تدل على وجود علاقة عكسية بين الإيرادات العامة والتضخم في المدى الطويل بحيث إذا زادت الإيرادات الضريبية بنسبة 1% فإن معدل التضخم ينخفض تقريبا بنسبة 31.63%.
- لا يؤثر المتغير الدين الداخلي على التضخم في المدى الطويل لان القيمة الاحتمالية ($prob=0.00000$) اكبر من 5%.

من خلال تحليل الجداول السابقة تبين لنا أن الفرضيات كانت كالآتي

- تحقق الفرضية الأولى القائلة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي والتضخم؛
- تحقق الفرضية الثانية القائلة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة والتضخم؛
- لم تحقق الفرضية الثالثة القائلة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدين الداخلي والتضخم.

خلاصة الفصل الثالث

الجزائر بالإضافة إلى السياسات الاقتصادية الأخرى وبغرض الحد من ظاهرة التضخم اعتمدت أدوات السياسة المالية (النفقات العامة، الإيرادات العامة، صندوق ضبط الإيرادات والقروض للدولة) طيلة فترة الدراسة، إذ كانت معدلات التضخم متذبذبة بين الارتفاع والانخفاض، ومن سنة 2020م استمر في الارتفاع إلى غاية سنة 2022م وذلك نتيجة الارتفاع الدولي في أسعار الطاقة وأسعار العديد من المواد الأولية وخاصة المواد الغذائية. مما تسبب في ارتفاع درجة عدم اليقين للآفاق الاقتصادية العالمية والوطنية. ومن خلال الدراسة القياسية لتأثير أدوات السياسة المالية على معدلات التضخم أظهرت النتائج أن معامل التحديد بلغت قيمته 0.709146، مما يعني أن السياسة المالية تفسر 70.9146 % من التغير في التضخم، والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، وهذا دلالة على أن أدوات السياسة المالية تحد من توسع معدلات التضخم.

الخاتمة

الخاتمة

لوصول إلى أهداف الدراسة تم التعرض في الجانب النظري بالإضافة إلى المفاهيم الأولية لتطور السياسة المالية وكذا أدواتها، مع عرض المفاهيم الأولية لظاهرة التضخم وأسباب نشوئه والتطرق إلى الآثار الاقتصادية والاجتماعية للتضخم واستخدام أدوات السياسة المالية في الحد من ظاهرة التضخم، تم في الفصل التطبيقي تم التطرق أولاً إلى وقع كل من السياسة المالية والتضخم في الجزائر خلال الفترة من 2000-2022م، مع دراسة قياسية لمعرفة مدى تأثير أدوات السياسة المالية على التضخم.

نتائج الدراسة

الجانب النظري:

عرفت الجزائر خلال فترة الدراسة معدلات تضخم متذبذبة، كانت ناتجة عن زيادة الطلب الكلي على العرض الكلي مما دفع بي صانعو السياسات في الجزائر إلى تفكير في إجراء إصلاحات جادة تمثلت في إصلاح النظام الضريبي ونظام السعار وترشيد الإنفاق وإنشاء صندوق ضبط الموارد للحد من ظاهرة التضخم.

الجانب التطبيقي:

من خلال الدراسة القياسية المعتمدة تم التوصل إلى النتائج التالية:

• معامل التحديد بلغت قيمتها 0.709146، مما يعني أن السياسة المالية تفسر 70.9146 % من التغير في التضخم، والنسبة المتبقية تفسرها متغيرات أخرى لم تدرج في النموذج، وهذا دلالة على أن أدوات السياسة المالية تحد من توسع معدلات التضخم؛

• تحقق الفرضية الأولى القائلة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الانفاق الحكومي والتضخم؛

• تحقق الفرضية الثانية القائلة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيرادات العامة والتضخم؛

• لم تحقق الفرضية الثالثة القائلة توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الدين الداخلي والتضخم.

أفاق البحث:

- دراسة تأثير السياسة النقدية والمالية على معدلات التضخم؛
- دراسة مفصلة للطاعا التي يمكن أن تعوض قطاع المحروقات وتدفع عجلة النمو الاقتصادي.

المراجع

الكتب

1. أحمد عساف، علاء الدين صادق، الاقتصاد الكلي، ط1، دار الفكر للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2013.
2. أحمد هني، العملة والنقود، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.
3. اسماعيل عبد الرحمان حربي، محمد موسى عريقات، مفاهيم أساسية في علم الاقتصاد، دار وائل للنشر، عمان، 1999.
4. بسام الحجار، عبد الله رزق، الاقتصاد الكلي، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2010.
5. بول أ سامويلسون، وآخرون، الاقتصاد، ترجمة: هشام عبد الله، ط15، دار الأهلية للنشر والتوزيع، عمان، 2001.
6. جمال خريس، أيمن أبو خضير، عماد خصاونة، النقود والبنوك، دار المسيرة للنشر والطباعة والتوزيع، عمان، 2002.
7. جورج نابهانز، تاريخ النظرية الاقتصادية، ترجمة: صقر أحمد صقر، ط1، المكتبة الأكاديمية، القاهرة، 1997م.
8. جون كينيث جالبريت، أضواء جديدة على الفكر الاقتصادي، ترجمة: خليل حسن خليل، دار المعرفة للنشر والتوزيع، القاهرة، 1962م.
9. حامد عبد المجيد دراز، السياسات المالية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002م.
10. حسام علي داود مبادئ الاقتصاد الكلي، ط1، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان.
11. حمدي عبد العظيم، السياسة المالية والنقدية في الميزان ومقارنة إسلامية، مكتبة النهضة العربية، 1986م.
12. خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاديات المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، مصر، 2009.
13. رمزي زكي، مشكلة التضخم في مصر: أسبابها ونتائجها مع مقترحات لمكافحة الغلاء، الهيئة المصرية للكتاب، القاهرة، 1980.
14. السعيد فرحات جمعة، الأداء المالي للمنظمات الأعمال -التحديات الراهنة، دار لبمريخ للنشر، الرياض، 2000.
15. سهير محمود معتوق، النظريات والسياسات النقدية، ط1، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1989.
16. صالح تركي القرشي، ناظم محمد نوري الشمري، مبادئ علم الاقتصاد، دار الكتب للطباعة والنشر، الموصل، 1993.
17. صبحي تادرس قريصة، مدحت محمود العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1983.

18. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي: قواعد نظم نظريات سياسات نقدية ا، مطبعة النخلة، دار الفكر، الجزائر،
19. ضياء مجيد الموسوي، الاقتصاد النقدي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 2000.
20. طاهر الجنابي، علم المالية العامة والتشريع المالي دار الكتب للطباعة والنشر، بغداد. د ت ن.
21. عادل أحمد حشيش، أساسيات المالية العامة، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية 1996.
22. عادل فليح العلي، طلال محمود الكفراوي، اقتصاديات المالية العامة -الإيرادات العامة للدولة والموازنة العامة للدولة-، ج2، دار الكتب، جامعة الموصل، العراق، د ت ن.
23. عادل فليح، مالية الدولة، دار زهران للنشر والتوزيع، العراق، 2008.
24. عبد المجيد القاضي، اقتصاديات المالية العامة والنظام المالي في الإسلام، مطبعة الرشاد، الإسكندرية، د ت ن، ص 323.
25. عبد المجيد قدي، المدخل إلى السياسات الاقتصادية الكلية -دراسة تحليلية تقييمية - ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2005.
26. عبد المطلب عبد الحميد اقتصاديات المالية العامة، ط1، الشركة العربية المتحدة للنشر والتوزيع، مصر، 2010.
27. عبد المطلب عبد الحميد، السياسات المالية على مستوى الاقتصاد القومي، م ط1، مجموعة النيل العربية للنشر، مصر، 2003.
28. عبد المنعم السيد علي، نزار سعد الدين العيسى، النقود والمصارف والأسواق المالية، دار الحامد للنشر والتوزيع، عمان، 2004.
29. عبد الناصر العبادي، عبد الحلیم كراجة، محمد الباشا، مبادئ الاقتصاد الكلي، دار الصفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2000.
30. عبد الرحمان يسرى، تطور الفكر الاقتصادي، الدار الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع، الإسكندرية، 1997م.
31. عدنان حسين يونس علي اسماعيل عبد المجيد الهيمنة المالية للدول الريفية، ط1، دار الأيام للنشر والتوزيع، عمان، 2016.
32. عقيل جاسم عبد الله، النقود والمصارف، ط2، مجدلاوي للنشر، عمان، الأردن، 1999.
33. علي كنعان، المالية العامة والاصلاح المالي في سورية، ط1، دار الرضا للنشر والتوزيع، عمان، 2003.
34. غازي حسين عناية، التضخم المالي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2000.
35. غازي عناية، " تمويل التنمية الاقتصادية بالتضخم المالي، دار الجيل، بيروت 1991.
36. غازي عناية، المالية العامة والتشريع الضريبي، ط1، دار البيارق للنشر، عمان الأردن، 1998.

37. كنعان علي، اقتصادات المال والسياستين المالية والنقدية: منشورات دار الحسين، دمشق، 1997.
38. مجدي عبد الفتاح سليمان، علاج التضخم والركود الاقتصادي في الإسلام، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر 2002.
39. محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، ط1. دار المسيرة للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.
40. محمد عبد العزيز عجمية، مدحت محمد العقاد، النقود والبنوك والعلاقات الاقتصادية الدولية، دار النهضة العربية، بيروت، 1984.
41. محمد عزت غزلان، اقتصاديات النقود والمصارف، دار النهضة العربية، بيروت، 2002.
42. محمد مبارك حجبر، السياسات المائتية والنقدية. الدار القومية للطباعة والنشر من القاهرة، د ت ن.
43. مروان عطوان، مقاييس اقتصادية النظريات النقدية، دار البعث للطباعة والنشر، نشر أبيلوس، قسنطينة، 1989.
44. مصطفى الفار، الإدارة المالية العامة، دار أسامة للنشر والتوزيع، 2008.
45. مصطفى رشدي شيحة، الاقتصاد النقدي والمصرفي، بيروت، الدار الجامعية، 1985.
46. منصور ميلاد يونس، مبادئ المالية العامة، المؤسسة الفنية للطباعة والنشر، 2004.
47. نبيل الروبي، التضخم في الاقتصاديات المختلفة، مؤسسة الثقافة العربية، مصر، د ت ن.
48. نوزاد عبد الرحمن الهيتي، منجد عبد الطيف الخشالي، اقتصاديات المالية العامة، ط1، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.
49. هوشيار معروف تحليل الاقتصاد الكلي، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، 2005.

الأطروحات

1. آيت طالب حميد، محاولة بناء نموذج اقتصادي للتضخم في الجزائر، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية، 1997.
2. بوزيان عبد الباسط، دور السياسة المالية في استقطاب الاستثمار الأجنبي -دراسة حالة الجزائر 1994-2004، مذكرة ماجستير في العلوم الاقتصادية فرع نقود مالية، الجزائر، 2006-2007.
3. ياسين عبد الله، دور سياسة سعر الصرف في الرفع من فعالية السياسة النقدية: دراسة حالة الجزائر، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة وهران، الجزائر، 2013-2014.

المقالات

1. أحلام وفاء رماش، زواري فرحات سليمان، أثر مؤشرات الحكم الراشد على النمو الاقتصادي في الجزائر خلال الفترة 1996-2018 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، مجلة المجاميع المعرفة، المجلد 07، العدد 01، الجزائر، 2021
2. رايس فوضيل، تحديات السياسة النقدية ومحددات التضخم في الجزائر (2000م-2011م)، مجلة بحوث اقتصادية عربية العددان: 61-62، 2013م.
3. زابدي حسبية، بن سماعيل حياة، أزمة أسعار النفط 2015م وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية بالجزائر، مجلة الباث الاقتصادي، 2016م.
4. عدنان كريم نجم الدين وآخرون، التضخم الاقتصادي وتحليل العلاقة بين التضخم وعرض النقد في العراق للمدة: 1985م-2008م، مجلة الكويت للعلوم الاقتصادية والإدارية، العدد6، 2012م.
5. ولهي بوعلام، ملامح النظام الضريبي الجزائري في ظل التحديات الاقتصادية، مقال منشور بمجلة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير، جامعة سطيف، العدد رقم:12.

المداخلات

أحلام وفاء رماش، زواري فرحات سليمان، دور قطاع النقل في تحقيق النمو الاقتصادي: دراسة قياسية للفترة 1980-2017 باستخدام نموذج الانحدار الذاتي للإبطاء الزمني الموزع ARDL، الملتقى الدولي: عصرنة قطاع النقل ودوره في التحول الاقتصادي في الدول النامية (الطبعة الأولى حول عصرنة قطاع النقل ودوره في التحول الاقتصادي، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، المركز الجامعي تيبازة، الجزائر، يومي 11-12 مارس 2020.

التقارير

1. تقارير بنك الجزائر خلال الفترة 2000-2022.
2. تقارير البنك الدولي خلال الفترة 2000-2022.

المراجع باللغة الأجنبية

1. BENISSAD M.E, Essais d 'analyse monétaire avec référence en algérie,3ème édition alger, OPU,1980
2. BENISSAD M.E, Essais d 'analyse monétaire avec référence en algérie,3ème édition alger, OPU,1980
3. Bernard Bernier yves, « Intiation à la macroéconomic »,7em édion ;paris,DUNOD,1998.
4. Henrgutton Gerrard Bremoulem, «< la monaie », paris, Ed Dalaz, 1978, p 404

5. Janine brenoud, Alaie Gelean, Dictionnaire Economique et Social.paris.HATIER ? 1981.
6. Janine brenoud, Alaie Gelean, Dictionnaire Economique et Social.paris.HATIER ? 1981.
7. Josep G. Nellis, David Parker, principes of Macroeconomics, Prentice Hall, England, 2004.
8. Philip. A. Kein, the Management of Market, oriented economics A comparative Perspective Wadswor the Publishing Company; Belmont, California, 1973